المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات الإقليمية

دور الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمات الأمنية الإقليمية

2016 - 2011

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إفريقية

إعداد الطالب:
الطاهر سهايلية

إشراف الأستاذة:
د/ عبير بوضياف

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد الحكيم غريب	محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
عبير بوضياف	محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
حمزة غول	محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات الإقليمية

دور الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمات الأمنية الإقليمية

2011 - 2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إفريقية

إعداد الطالب:
الطاهر سهايلية

إشراف الأستاذة:
د/ عبير بوضياف

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عيد الحكيم غريب	محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
بوضياف عبير	محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقررا
غول حمزة	محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

آية الكرسي سورة البقرة آية ٢٥٥

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وإعانتنا فيما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة "بوضياف عبير" والأستاذ " غول حمزة " وكل أستاذ لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كل الشكر إلى أسرة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

شكرا لكل من قدم لي الدعم من قريب أو من بعيد خلال مسار إنجاز هذا العمل.

الطاهر سهايلية

إهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى جميع الأحباء الذين أعرفهم وإلى كل من يسعى في طلب العلم.

إلى **أمي وأبي** قرتا عيني وشمعتا دربي، قدوتي في الحياة، اللذان يشكلان نموذجاً ثنائيا فريداً في الصبر

والتضحية والتربية الصالحة، اللذان ورثت عنهما وبكل فخر جميل العقل ورحابة الصدر وبساطة العيش وعفة

النفس معلماي الأولان في الحياة

"والداي الكريمين أمد الله في عمركما"

إلى إخوتي وأخواتي وأصدقائي وزملائي

وإهداء خاص **للسيدة نوال** مسؤولة النشاطات بالمدرسة على مجهوداتها

إلى جميع طلبة وأساتذة المدرسة الوطنية للعلوم السياسية وبالأخص قسم الدراسات الإفريقية

وإلى جميع الزملاء في دفعة السابعة

الطاهر سهايلية

مقدمة

تعد الدبلوماسية أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية للدولة، التي تلجأ إليها في تعاملها مع نظيراتها من الدول على المستوى الإقليمي والعالمي، حيث تساهم العلاقات الدبلوماسية في خلق روابط من التواصل والتعاون الفعال، بين الوحدات السياسية الدولية في حالات السلم كما توظف أحيانا في حالات الحرب من أجل إيجاد جملة من التفاهم من جهة، تؤمن فرص للقاء وتخطي المشاكل من جهة أخرى بمنطق مبدأ التفاوض.

لقد سعت الدبلوماسية الجزائرية منذ استقلالها سنة 1962 إلى تبني جملة من المبادئ التي تحدد تعاملها مع العالم الخارجي، بهدف إبراز دور فعال وايجابي خاصة على المستوى الإقليمي وذلك من خلال الدعوة إلى تطبيق نظام اقتصادي عادل، دعم حركات التحرر تحقيق مبدأ تقرير المصير للشعوب المستعمرة، والذي يعد من أولويات الدبلوماسية الجزائرية.

من هذا المنطلق وبحكم موقع الجزائر الجيو–استراتيجي كونها بوابة القارة الإفريقية ذات نفوذ واضح على الساحة الإقليمية في دعم واحتواء أزمات المنطقة، كان لزاما عليها بذل جهود مضاعفة وتأكيد حضورها الفعال في التعامل واحتواء الأزمات الإقليمية خاصة بعد أحداث الحراك العربي مطلع عام 2011.

❖ **أهمية الدراسة:** تبرز أهمية هذه الدراسة والموسومة بـ: "**دور الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمات الأمنية الإقليمية** " في:

- الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الأمنية الإقليمية جعلها تحظى بمكانة مرموقة في القارة الإفريقية.
- دور السياسة الخارجية الجزائرية في الحفاظ على استقرار المنطقة نسبيا ومعالجة الأزمات الأمنية بنظرة واقعية عقلانية في حل أزمات المنطقة، دون التدخل في شؤون الداخلية للدول.
- القدرة على مواكبة الأحداث في إيجاد الحلول السلمية من خلال العمل الدبلوماسي.

- من خلال الانجازات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية، وعامل الخبرة في المجال الدبلوماسي جعلها تمتلك رؤية إستراتيجية محكمة أكثر عقلانية في التعامل مع الأزمات الأمنية التي تهدد المنطقة.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

تنوعت أسباب اختيار الموضوع بين دوافع ذاتية وأخرى موضوعية.

أ- **الأسباب الموضوعية:**

- تلعب الدبلوماسية دور كبير على الساحة الدولية في حل النزاعات بالطرق السلمية لدول العالم، كما تحظي بقدر كبير خاصة في الدراسات الدبلوماسية ونظرا لأهميتها الكبيرة لدى صناع القرار والباحثين، من خلال اللجوء للحوار وبدون استخدام القوة.
- إن النشاط الذي عرفته الدبلوماسية الجزائرية على مر السنوات والدور الذي لعبته في التعامل مع الأزمات الإقليمية للقارة الإفريقية، جعلها تحتل مكانة هامة وتبرز كقوة إقليمية.
- الموقع الجغرافي للجزائر ومكانتها على المستوى الإقليمي، والقاري جعلها تلعب دورا هاما وفعالا في حل النزاعات ووضع استراتيجيات للحد من التهديدات في المنطقة خاصة في ما يخص الأزمات التي تهدد المنطقة ككل.
- الاهتمام العالمي المتزايد بالقارة الإفريقية التي توصف "بالقارة المستقبل" التي تعاني من حروب وصراعات عرقية ونزاعات إقليمية.

ب- **الأسباب الذاتية:**

- الاهتمام الشخصي بموضوع الدبلوماسية الجزائرية.
- بحكم الانتماء للقارة الإفريقية، ومنطقة المغرب العربي بالأخص تولدت رغبة لدى الباحث لدراسة أوضاع المنطقة.

- الرغبة في إعطاء الإضافة لهذا الحقل المعرفي، الذي أصبح يشهد اهتماما واسعاً من طرف الباحثين.
- محاولة معرفة الدور الدبلوماسي الفعال الذي تلعبه الجزائر سواء على المستوى الإقليم أو الدولي كذلك معرفة المرتكزات والاستراتيجيات والآليات التي تعتمد عليها الجزائر في حل الأزمات الأمنية الإقليمية.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الجزائر في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، ومواقفها الثابتة في كل مناسبة لدعمها للقضايا العادلة، حيث سعت دوما إلى تبني مقاربات السلم والأمن.

من ناحية محاولة تسليط الضوء على أهمية الموقع الجغرافي للجزائر، ونظرة الجزائر للأمن الإقليمي وأهم المقاربات الأمنية التي تتعامل بها في مواجهة الأزمات الأمنية، بالإضافة إلى معرفة مراكز مؤسسات صنع القرار وتوجيه السياسة الخارجية للجزائر، في تعاملها خاصة مع الحراك الأزموي ومواقفها في ما يخص "التداعيات الأمنية لدول الجوار"، مع الاطلاع على الأداء الدبلوماسي الجزائري، وقدرته على تخطي الأزمات والتهديدات الخارجية، وإيجاد الحلول للأزمات الإقليمية.

❖ **الدراسات السابقة:**

تعد أدبيات الدراسة بوابة دخول أي باحث إلى الحقل المعرفي، نظرا لأهميتها العلمية واستخلاص أهم الأفكار والمعطيات التي قد تمهد الطريق للوصول إلى المبتغى، أثناء دراسة موضوع دور الدبلوماسية الجزائرية تم الاعتماد على عدة أدبيات سابقة تطرقت إلى هذا الموضوع منها:

❖ العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي:** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، حيث تناولت هذه الدراسة الخلفية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية من خلال ما تطرق إليه هذا الباحث بداية من مبادئ، محددات السياسة الخارجية الجزائرية، كما ركز في بحثه على الأداء القاري للدبلوماسية الجزائرية، موضحا دورها الفعال في إطار الاتحاد الإفريقي، كما ستساهم دراستنا في التطرق إلى بعض العناصر التي لم يذكرها الباحث من خلال توضيح تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمات في المنطقة.

❖ حسام حمزة، **الدوائر الجيو–سياسية للأمن القومي الجزائري:** مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، حيث تناول الباحث في هذه الدراسة مقاربة مفاهيمية لدراسة الدوائر الجيو–سياسية للأمن القومي الجزائري، خاصة تلك المتعلقة بالدائرتان المغاربية والإفريقية، حيث سلط الضوء على التهديدات الأمنية ضمن هذه الدوائر، وإستراتيجية الجزائر في التعامل مع هذه المسائل خاصة في ما يخص تلك الناشئة عن أزمة الطوراق، زيادة على ذلك سنضيف عن طريق هذه الدراسة تعامل الجزائر في المجال الأمني والتنسيق مع دور الجوار من خلال مقاربة أمنية من شأنها أن تبقي الإستقرار على المنطقة.

❖ شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية – التحديات والرهانات:** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تناول في دراسته مفهوم الأمن في القارة الإفريقية، كما تطرق أيضا اهتمامات الجزائر بمجريات المنطقة وموقفها من النزاعات التقليدية في المنطقة الساحلية والصحراوية، معتمدا على النموذج نزاع الطوارق، ثم سلط الضوء على دور الدبلوماسية الجزائرية في احتوائها للأزمة، كما ستساهم دراستنا في توضيح الأزمات التي هزت المنطقة وكيفية تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع دول الجوار وفق مبادئها الثابتة.

❖ **إشكالية الدراسة:**

بناءا على ما سبق تتضح معالم الإشكالية كالأتي:

كيف يمكن أن يساهم النشاط الدبلوماسي للجزائر في احتواء الأزمات الأمنية في جوارها الإقليمي؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

أ- ما المقصود بالأمن الإقليمي؟

ب-ما هي أبرز مبادئ ومحددات وسمات الدبلوماسية الجزائرية؟

ت-كيف يمكن فهم الأمن الإقليمي الجزائري في نطاق الدوائر الجيو–أمنية؟

ث-كيف تعاملت الجزائر مع الأزمات الأمنية لدول الجوار؟

ج- كيف يمكن للدبلوماسية الجزائرية إدارة الأزمات الإقليمية، بناءا على محدداتها الذاتية؟

د- فيما تكمن الجهود الدبلوماسية التي انتهجتها الجزائر في التعامل مع الأزمات جوارها الإقليمي؟

❖ **الفرضية الرئيسية:**

يخضع تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمات الأمنية الإقليمية، إلى مقاربة أمنية محكمة طبقا لمبادئ السياسة الخارجية في حل الأزمات بالطرق السلمية.

❖ **الفرضيات الفرعية:**

- تعتمد السياسة الخارجية الجزائرية على جملة من المحددات الداخلية والخارجية بالإضافة إلى المبادئ الثابتة والأهداف التي رسمتها في توجيه سياستها الخارجية، قد يدفع بالسياسة الخارجية لعب دور فعال على الساحة الإقليمية.

- انطلاقا من مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية الخارجية وتأييدها للقضايا العادلة تمكنت من اكتساب دور فعال في حل الأزمات الأمنية على المستوى الإقليمي.

❖ **حدود الدراسة:**

أ – الحدود المكانية:

يتمثل المجال المكاني للدراسة في نطاق جغرافي معلوم وواضح، يتمثل في الحراك الأزموي الذي هزت الدول الجوار المحيطة بالجزائر، حيث تميزت هذه الدول الواقعة على الشريط الحدودي الجزائري بكثرة التهديدات، كذلك هشاشة الأنظمة السياسية وضعف أخرى، غير أن طبيعة النظام السياسي يختلف عن غيره في كل من هذه الدول، وباعتبار أن هذه الدول شهدت تحولات ديمقراطية على مستوى أنظمتها السياسية، هذا مما جعل الدبلوماسية الجزائرية تولي اهتمام كبير لهذه الدول والتي سوف يتم التركيز عليها في بحثنا وهي تونس مالي، ليبيا.

ب– الحدود الزمانية:

تختص هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2016، إذ من خلال هذه الدراسة سوف نحاول رصد كافة الجهود والأدوار التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية وكيفية تعاملها مع الأزمات التي مست بدول الجوار والتحولات التي طرأت على الأنظمة السياسية في كل من تونس ومالي وليبيا كما أن هذه الملفات أخذت منعطفات محورية وأصبحت تهديد للأمن الوطني الجزائري خاصة في الملف الليبي الذي لم تتضح معالمه حتى الآن، جعل الجزائر تنتهج سياسات واستراتيجيات بما يضمن الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة ككل، وهذا ما دفعنا إلى تحديد المجال الزمني المذكور لحصر الدراسة.

❖ **صعوبات الدراسة:**

كأي بحث علمي لا تخلو دراسة مهما كانت طبيعتها من صعوبات، خاصة يتميز البحث بالدقة في الموضوع والمنهجية العلمية، فقد تعرض الباحث إلى صعوبات منها: عدم توفر الوقت الكافي للتعمق أكثر في موضوع البحث مع أن البحث يدرس حالات متعددة وهذا يتطلب مدة كافية ومجهودات كبيرة، أما المتغير الثاني هو نقص كبير في المراجع على غرار أن الأزمات الأمنية الإقليمية، فيما يخص الأزمة الليبية فهي مازالت قيد التبلور نظر لتواصل الأحداث وهنا يصعب على الباحث الإلمام بجمع المعطيات ومسايرتها، أيضا كما هو الأمر فيما يخص الأزمة التونسية لذا اعتمد الباحث كثير على العديد من المواقع، التقارير والبحوث.

المناهج المعتمدة:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يرجع اعتماد الدراسة لهذا المنهج انطلاقا من معرفة حقيقة الأحداث وأسبابها، التي تتطلب وصف وتحليل الظاهرة بدقة حتى يتسنى للباحث فهم أبعاد الأزمة، التي من شأنها أن تخلق تهديدات أمنية تنعكس مباشرة على الأمن الوطني الجزائري وبشكل أخر بما يتماشى مع بعدها وإطارها الزماني بهدف إعطاء الموضوع رؤية واضحة لتسلسل الأحداث وترابطها.
- **منهج دراسة الحالة:** أهمية هذا المنهج للدراسة يعود بالدرجة الأولى أنه يهتم بدراسة الظاهرة مع التركيز على أبعادها وجوانب الأطراف الفاعلة، المؤشرات المتعلقة بها، توضيح وتبسيط طبيعة الأزمة وخصوصيتها، اختلافها عن غيرها كذلك محاولة فهم طبيعة المنطقة والعوامل المؤثرة فيها التي جعلتها تشهد حالة اللاستقرار منذ 2011.
- **المنهج التاريخي:** يعود توظيف هذا المنهج نظرا لأهميته في الدراسة ودوره في متابعة تطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية، من خلال تمكين الباحث في فهم المراحل التي مرت بها

الدبلوماسية كذلك أهم التغييرات التي طرأت عليها والفواعل التي أدت إلى ذلك، كما لا يمكن فهم ومعرفة أي ظاهرة بمعزل عن ماضيها، وقد تم اعتماد هذا المنهج في متابعة ظاهرة الأزمات الأمنية التي طرأت على المنطقة الإقليمية ومعرفة الأسباب الكامنة وراء هذه الاهتزازات.

❖ **مفاهيم الدراسة:**

- **دبلوماسية الأزمات:** ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة، وتمثل العمل الدبلوماسي الدؤوب الذي تقوم به الدول الكبرى تجاه أزمة دولية من حيث الإدارة والمعالجة، تتحدد بحسب طبيعة العلاقة بين هذه القوى سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أومن حيث السمات التي تتميز بها.

وإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة، ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية والسياسية والاقتصادية بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول.

- **السياسة الخارجية:** تقوم الدولة بدوره في العلاقات الدولية من خلال ما نطلق عليه **السياسة الخارجية** "**politique extérieure**" ولكن يتعين علينا أن نكون حريصين عند استعمال هذه المصطلحات نظرا لعدم وجود تعريف موحد لهذه السياسة فمنهم من يعرفها بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو تعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنضوي وتتدرج

تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه إسم السياسة الخارجية"[1] أما "**Noeil Leon**" فيعرفها بأنها: "فن قيادة علاقة دولية ما بغيرها من الدول"[2].

أما "**مارسيل ميرل**" فيرى بأن السياسة الخارجية: "هي ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج. أي الذي يهتم – عكس السياسة الداخلية – بالمسائل الواقعة خارج الحدود"[3].

أما الأستاذ **عبد المجيد العبدلي** فيعرفها بأنها: "فن تسيير سياسة الدولة الخارجية في جميع الميادين، مع بقية الممثلين الدوليين، سواء كانوا أشخاصا دوليين: دول المنظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى، وهذا الفن تحمكه المصلحة الوطنية"[4].

- **السلوك السياسي الخارجي:** يتطلب تنفيذ أهداف واستراتيجيات السياسة الخارجية، أو مجرد التعامل مع وحدات النسق الدولي، اتخاذ مجموعة من السلوكيات. ويمكن تعريف سلوك السياسة الخارجية بأنه: "كل تصرف قولي أو فعلي، محدد زمانا ومكانا، يقوم به الأشخاص الحكوميون المخولون رسميا التصرف باسم الوحدة، والموجه للوحدات الخارجية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية"[5].
- **الأزمة:** هناك من يعرف مصطلح الأزمة بأنها "المواقف تعكس وجود الصراع حاد بين أطراف النظام الدولي، تكون مصحوبة في العادة بزيادة كبيرة وملحوظة في تبادل التهديدات العدائية التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى اندلاع حرب فعلية ".

---

[1]–حامد ربيع، **نظرية السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، د.ط، د.ت)، ص.07

[2]-Léon Noeil**, politique et diplomatie dans les affaires**. P.U.F.Paris,(1959, p .99).

[3]- Marcel Merle, **la politiqueétrangère**، P. U .F. Paris, (1984,p.23).

[4]– عبد المجيد العبدلي، **قانون العلاقات الدولية**، (تونس:شركة " أوربيس " للطباعة، ط2، 2000)، ص 222 .

[5]–محمد سيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (مصر:مكتبة النهضة العربية، ط2، 1998)، ص 58.

فالأزمة عبارة عن موقف مؤثر جدا في العلاقات بين طرفين متخاصمين لا تصل إلى مرتبة الحرب، وبالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين الأطراف... وتتسم الأزمة بخصائص منها التهديد، ضيق الوقت، المفاجأة المخاطرة.

يعرفها "**Charles F.Hermann**" **تشارلز هيرمن** بأنها تتسم بالعناصر التالية:

أ- تهديد الأهداف الرئيسية لصناع القرار (أو الدولة).

ب- الوقت المحدود الممكن لصناعة القرار قبل أن يحدث تغيير في الوضع.

ج- مفاجأة صناع القرار بالحدث.

ويمكن تعريفها بأنها: حالة حرجة تتميز بقرب انهيار الموقف أو الوضع في أي منطقة من العالم إلى أتون الحرب أو الفوضى. فهي وضعية الموقف قبيل الحرب، أو الفوضى بعد الحرب.

يعرفها **أويل هولستي** بأنها: "من المنظور النظمي تغير مهم في كمية ونوعية أو شدة التفاعلات بين الأمم"[1].

- **الإقليمية Regionalism:** تعتبر الإقليمية واحد من بين أهم المصطلحات المتداولة في الفكر السياسي، خاصة مع التطور الملحوظ الذي عرفته الظاهرة بعد نهاية الحرب الباردة وبروز متغيرات جديدة ناتجة عنها.

إن تحديد تعريف عام للإقليمية يعرف نوعا من الصعوبة وذلك راجع إلى تعدد جوانب المفهوم، وارتباطه بمجموعة من المعايير، فهي تشير إلى معنى عام للهوية، يقصد به

[1]- عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (القاهرة : دار الكتاب الحديث، ط1، 2009)، ص 17.

توحيد وتجميع الأهداف مع خلق مؤسسات تعبر عن المشاركة الجماعية للعمل ضمن الإقليم الجغرافي ويعد الاتحاد الأوروبي من نتائج الإقليمية.

يلاحظ تركيز التعريف على أهمية الإقليمية في الحفاظ على الهوية والتعبير عنها دون ذكر لمعايير محددة لها، وقد اختلف الباحثون حول ما المقصود بالإقليمية التي ينهض عليها العمل الإقليمي وانقسموا لفريقين:

الفريق الأول: رأى بوجوب عدم التمسك بمفهوم معين وهذا حتى لا تقتصر الفكرة على حالات معينة من التجمعات.

الفريق الثاني: يشكل الأغلبية يؤكدون على أهمية تحديد تعريف واضح للإقليمية كعمل جماعي يضم مجموعة من الدول.

ارتبط مفهوم الإقليمية وارتكز على العوامل التالية:

- **العامل أو المعيار الجغرافي:** معظم التعاريف التي تتحدث عن الإقليمية لا يغيب عنها العامل الجغرافي، ومن هنا فالإقليمية تتجسد من خلال إقامة تنظيم بين مجموعة من الدول تحكمها روابط جغرافية.
- **العامل الثقافي والحضاري:** إن أساس التفاعلات الحادثة حاليا على المستوى الدولي سواءاً أكانت في الجانب الواقعي أو من حيث الجانب النظري، تتخذ من الحضارة والثقافة مادة أساسية وخام في تحديد مختلف العلاقات القائمة، فالترابط الحضاري والتشابه في الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية عوامل ضرورية في إحداث تنظيم إقليمي وهذا ما تم الإشارة إليه من خلال شروط التكامل، وما يميز التنظيمات الإقليمية عن باقي التنظيمات الأخرى كالأحلاف العسكرية مثلا.

- **العامل السياسي:** يعتبر بعض الباحثين أنه يجب التعبير عن الإقليمية باعتبارها أساس الواقع السياسي، إذ يعتبرون أن هدف كل تنظيم إقليمي هو تحقيق مصالح مشتركة لأعضائه، ومنه فالدول تتكتل لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو انتماءاتها الثقافية والحضارية.

يعتبر مفهوم **الإقليمية** من المفاهيم الديناميكية أي المتفاعلة مع بيئتها، هذا التوجه الإقليمي وجد مع بداية التنظيم الدولي، لكن مع نهاية الحرب الباردة وبروز ما أصطلح عليه بالنظام الدولي الجديد عرف مصطلح الإقليمية تطورا على غرار باقي المفاهيم وبرز ما عرف بـ "**الإقليمية الجديدة**" **The Neo-Regionalism** التي برزت مع ظهور تكتلات إقليمية جديدة في مختلف مناطق العالم وتطور العلاقات عبر الإقليمية بشكل وبأغراض مختلفة عما كانت عليه سابقا[1].

❖ تقسيم الدراسة:

انطلاقا من العناصر التي تم الاعتماد عليها في الموضوع، قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في:

- **الفصل الأول:** تطرقنا فيه إلى مدخل نظري ومفاهيمي حول الدراسة، حولنا من خلال المبحث الأول وضع تعريف عام حول الأمن بالإضافة إلى ذكر أبعاده ومستوياته، ثم انتهينا إلى المداخل النظرية المفسرة الأمن الإقليمي، أم المبحث الثاني جاء تحت عنوان مقاربة

[1]-محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000)، ص. 60.

مفاهيمية للدبلوماسية الجزائرية، حمل في طياته ثلاث عناصر أساسية "محددات، مبادئ سمات"، تعتبر أهم المكونات التي من خلالها نستطيع التعرف أكثر على فحوى مضمون وعمل الدبلوماسية الجزائرية، والتي سنعمل في الفصل الثالث الكشف عنها أكثر من خلال الإجراءات الدبلوماسية في سبيل تنفيذ مقاربة الأمنية الجزائرية لضمان أمنها الإقليمي.

- **الفصل الثاني:** نتج عن الأزمات الأمنية الإقليمية التي ظهرت بعد التغيرات البنيوية التي مست دول الجوار الإقليمي للجزائر "تونس، مالي، ليبيا"، جملة من التهديدات الأمنية الخطيرة لهذا ركزنا في المبحث الأول الذي جاء بعنوان: "الدوائر الجيوأمنية للجزائر" على تقسيم التهديدات إلى ثلاث دوائر رئيسية هي "الساحل الإفريقي، المنطقة المغاربية، الفضاء المتوسطي"، أما في المبحث الثاني فتحنا المجال لدراسة الدور الجزائري في مكافحة التهديدات الأمنية التي عصفت بالمنطقة، وذلك إنطلاقا من الكشف عن ماهية العقيدة الأمنية الجزائرية ومحدداتها وأهميتها في تثبيت هذا الدور، مروراً باستعراض المنظور والرؤية الإستشرافية للمقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية، وموقفها من أي دعوات خارجية قد تخل بالمنظومة الإقليمية ككل.
- **الفصل الثالث:** تم تخصيصه لدور الدبلوماسية الجزائرية من خلال أدائها الدبلوماسي لمواجهة الأزمات الأمنية الإقليمية في دول الجوار، مع توضيح وتحديد المواقف التي اتخذتها الجزائر من الأزمات الجوارية التي هزها الحراك الأزموي في الفترة ما بين 2011 و2016 كتونس وليبيا والتي لها جذور تاريخية كالأزمة المالية، كما سلطنا الضوء على أهم المقترحات الجزائرية للتعامل مع الأزمات الأمنية الإقليمية عبر تشجيع الحوار التونسي، بين الفرقاء السياسيين مستغلة في ذلك علاقات الثقة التي تجمعها بمختلف الأطياف الفاعلين على الساحة السياسية التونسية، ثم العمل على تفعيل الوساطة لحل الأزمة المالية بين الحكومة المركزية

المالية والمتمردين في شمال مالي، وأخيرا عرجنا على أهم الجهود الجزائرية المبذولة في إطار تفعيل الحوار الليبي الداخلي، لتجاوز الخلاف والانطلاق نحو بناء مؤسسات قوية في ليبيا تستطيع التحكم في الأوضاع التي من شأنها أن تساهم في تقليل المخاطر النابعة عن الانفلات الأمني، والنشاطات الجماعات الإرهابية.

ختاما خلصنا لمجموعة من الاستنتاجات حول "دور الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمات الأمنية الإقليمية"، موضحين في الوقت ذاته، أن الأزمات التي تعيشها الجزائر اليوم تحتم عليها تفعيل شراكة أكثر نشاطاً مع جيرانها في محيطها الإقليمي على كافة الأصعدة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تلعب الدبلوماسية الجزائرية دورا بارزا على المستويين الإقليمي والقاري؛ إذ يحكم هذه الدبلوماسية مجموعة عوامل أو محددات وتتميز بمجموعة سمات، كما تعتمد في تحركاتها الإقليمية والدولية على تبني جملة مبادئ خاصة تجاه العمق الإفريقي، ولا تخفى خبرة الدبلوماسية الجزائرية ولمساتها المعروفة في المشاركة بفعالية ولعب دور جد مهم في العديد من القضايا الدولية خاصة في ما يتعلق بالشأن الإفريقي.

فالتغيرات التي جرت في السنوات الستة الأخيرة وما صاحبها من ارتدادات عميقة مست جوهر الأمن في الحزام الإقليمي، جعل الجزائر تعيد النظر مجدداً في مدى نجاعة أسلوبها الدبلوماسي المعتاد في التفاعل مع القضايا الإقليمية التي تمس بسلامة الأمن الوطني، وخاصة في القضية المالية والأزمة الليبية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المباحث التالية من هذا الفصل وكذا في الفصلين الآخرين.

المبحث الأول: ماهية الأمن والأمن الإقليمي

تعد قضية الأمن من القضايا المركزية في مجال العلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام بالغ من قبل الباحثين خلال العقدين الأخيرين بفعل التحولات المهمة التي عرفتها معظم الدول سواء على مستواها الداخلي أو في علاقات مع بعضها البعض. فالتحولات التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة مست العديد من المتغيرات المحددة لشكل المنظومة الدولية وكذا ترتيب القوى فيها وانعكاس ذلك على الأمن القومي للدول ولم تعد تهديدات الأمن مقتصرة على الجانب العسكري فقط، بل أصبحت تهديدات سياسية واقتصادية وثقافية ومجتمعية أكثر حضورا. وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث:

المطلب الأول: مفهوم الأمن

1- **الأمن:** تباينت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من شيوع استخدامه، فهو لا يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية، إلا أنه يأخذ أبعادا أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها وفي مايلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالأمن لاتجاهات ورؤى مختلفة.

تفيدنا دائرة المعارف البريطانية بأن تعريف الأمن هو حماية الدولة – الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية[1].

يقدم **هنري كسنجر***تعريف للأمن بأنه أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء*.

أما (**Robert Macnmara**) **روبرت ماكنمار** أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدى للتنمية*.

أما (**Barry Buzan**) **باري بوزان** وهو أحد المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطة على أنه غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع.

يعتبر تعريف **باري بوزان** من أحدث تعريفات الأمن والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية حيث عرفه بأن "العمل على التحرر من التهديد وفي السياق النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغييرات التي

[1]– منذر سليمان، **إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته**، أنظر الموقع:
www.achr.nu/art381.htn بتاريخ: (2017/05/12) على: 19:20.

*– تولى منصب مستشار الأمن القومي ووزيراً للخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة التسعينات.

تعتبرها معادية في سعيها للأمن"[1]، فإن الدولة والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني بالعمل على التحرر من التهديدات تحديده كلية ذلك أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أبدا أن يكون مطلقا.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن

بعد نهاية الحرب الباردة وقع نقاش حول إعادة صياغة مفهوم الأمن حينما أخذ الباحثون وصناع السياسات يبتعدون عن المقاربة التقليدية التي ترتكز على الدولة إلى فهم أكثر اتساعا لمفهوم الأمن ليشمل جوانب متعددة ويرى **بوزان** أن أمن الجماعة الإنسانية له خمسة أبعاد هي:

- **البعد العسكري:** ويخص العلاقة بين الأسلحة المدمرة والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضهما تجاه البعض الآخر.
- **البعد السياسي:** ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، لا الأنظمة الحكومية والإيديولوجية التي تستمد منه شرعيته.

البعد الإقتصادي: ويخص الوصول إلى الموارد والأسواق اللازمة للحفاظ بشكل دائم على مستوى مقبول من الرفاهية ويقصد بذلك توفير مناخ مناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية.

[1] -Buzan, Barry and WÆVER, Ole, **Regions and powers. The structure of international security**, Cambridge, Cambridge university press, 2003. P. 24.

- **البعد المجتمعي:** ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الدين، العادات والتقاليد، الشخصية الوطنية في إطار شروط مقبولة لتطورها وذلك بزيادة تنمية الشعور بالانتماء والولاء.
- **البعد البيئي:** معناه الحفاظ على المحيط المحلي والكوني إذ يهدف إلى توفير التأمين ضد الأخطار البيئية.

المطلب الثالث: مستويات الأمن

يجمع الكتاب والدارسين أن هناك أربع مستويات للأمن وهي كما يلي[1]:

- **الأمن الفردي:** ويقصد به تأمين الفرد ضد ما لا يهدد أمن حياته واحترام حقوقه وسلامته الشخصية، ويقع ضمن اختصاصاته والتزامات الدولة وينعكس إيجابا على أمنها.

الأمن الوطني: ويقصد به أمن الدولة القطرية وقدرتها على الدفاع عن استقلالها واستقرارها الداخلي وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بإرادتها.

- **الأمن الإقليمي:** وهو معنى واسع عن المستويين المذكورين سابقا لأنه يتعلق بمجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض بروابط معينة، رقعة جغرافية معينة بحيث يصبح أي تهديد لإحداها تهديدا لجميع هذه الدول، ويفترض لقيام هذا النوع من الأمن مجموعة من الشروط وهي [2]:

- الحيز الجغرافي والذي تنحصر فيه بطاقة مفهوم الأمن الإقليمي.

---

[1]- هشام محمود الإقداحي، **تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي**، (د.س.ن. الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة)، ص. 64.

[2]- أعمر أحمد قدور، **شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994)، ص. 189.

- روابط معينة تدور حول الأسس التي تسمح بالترابط بين هذه الدول فوجود تفاعلات سياسية ووجود هوية مشتركة، والشعور بوجود مصالح مشتركة تدفع هذه الدول إلى تعزيز التعاون فيما بينها، كما يولد لديها إحساس بأن أمن واحدة منها مرتبط بأمن الدول الأخرى وبالتالي الوصول إلى نوع من الإجماع حول الأهداف العليا لا سيما فيما يتعلق منها تحديد المصادر الرئيسة لتهديد الأمن الإقليمي.

- **الأمن الجماعي:** وهو الذي يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية وفي قمتها الأمم المتحدة وهو مسؤولية دولية وليست وطنية أو إقليمية وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق الأمن والسلام الدوليين عن طريق حل النزاعات الدولية بطرق سلمية[1].

وفي هذا الإطار يرى **فريدمان** أن مبدأ الأمن الجماعي يعني ضمان سلامة وأمن ووحدة أراضي أي دولة يكون بواسطة كل دولة، ويفترض الأمن الجماعي الغياب الكامل للاستقلال الجماعي أي الفردي، وبذلك فهو يتطلب خضوع الإرادة العمومية والفردية للقرارات الجماعية المتخذة طبقا لميثاق الأمم المتحدة، وليكون ذلك ذا فعالية فإنه يتطلب التحكم الدولي في القوى العسكرية والأسلحة الحيوية[2].

المطلب الرابع: الإتجاهات النظرية في الدراسات الأمنية

عرف حقل الدراسات الأمنية نقاشات عديدة إثر التحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية بعد نهاية الحربين العالميتين، وخاصة تلك التي ظهرت بداية التسعينات القرن الماضي أدت هذه النقاشات إلى ظهور أفكار جديدة حول الأمن والتي تكون ذات أهمية كبيرة على الخيارات

[1]– هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق**، ص. 64.

[2]– أعمر أحمد قدور، **مرجع سابق**، ص. 189.

الإستراتيجية، الأمر الذي عقد من استيعاب مفهوم الأمن بالاعتماد على وجهة نظر واحدة وهو ما سنحاول إبرازه من خلال التعرض لأهم المدارس الفكرية المتعلقة بالموضوع ومنها:

- **المدرسة الواقعية:** ارتكز التصور الرئيسي عند الواقعية على الأمن العسكري الدولاتي بمعنى الحفاظ على البقاء وتحقيق المصالح وتعظيمها، وارتبطت بذلك فكرة الأمن سياسة الرد والدفاع العسكري لأن مصادر التهديد خارجية بصورة أساسية، وهو ما قاد الدول إلى التركيز على إنشاء المؤسسات الأمنية المتخصصة بالتجسس وجمع المعلومات وتحليلها بصورة مستمرة[1].

ويمكن تلخيص الأفكار والمرتكزات العامة للواقعية والتي تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عندهم في النقاط التالية:

- **الدولة:** هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية.
- **البقاء أو الأمن القومي:** هو الهدف الأسمى لهاته الدول.
- **الطابع الفوضوي للعلاقات الدولية:** يدفع غياب سلطة عليا مركزية تكبح هاته الفوضى إلى التنافس من أجل الحصول أو زيادة حجم قوتها في سبيل تحقيق أمنها.
- **التهديد العسكري الخارجي:** حصر التهديد في صورة واحدة هو التهديد المادي الخارجي ممثلا في التدخل الخارجي العسكري من طرف الدول الأخرى.

[1] –Christion Geise, **approaches theorique sur les conflict et hinques et les refugies** :www.dandurant.uqum.ca/downlood/gripci/geisr/porent.losnie.doc, p.p 2–3, 12/05/2017 a 17 :25

- **الإعتماد الذاتي:** هو الأداة الأنسب لتحقيق هذا الهدف، البقاء والأمن القومي خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولية، وعدم وجود حكومة عالمية تتيح الفرصة لأدوات أخرى أمام الدول لتحقيق أهدافها على غرار التعاون الدولي[1].

ويرى **هانس مورغانتو** عميد المدرسة الواقعية أن السياسة الدولية هي صراع على القوة والنفوذ إذ يعتبر أن السياسة الدولية تهدف إلى[2]:

- الحفاظ على القوة.
- زيادة القوة.
- إظهار القوة.

تعتمد المقاربة الواقعية السائدة في حقل العلاقات الدولية على الدولة كفاعل أساسي، وذلك باعتبار المصلحة القومية هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية للدولة، والأكيد أن تحرك الجزائر من خلال سياسيتها الخارجية تهدف لتحقيق مصالحها المتمثلة أساسا في حماية أمنها الوطني وهي بدورها تعتمد على اقتراب الدور.

- **اقتراب الدور:** يكتسي هذا الاقتراب أهمية كبرى في تحليل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث وذلك لأن له أبعاد سيكولوجية بالأساس تتعلق بإدراك صانع القرار للسياسة الخارجية فالدور يعرف بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، ويتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك سعيا لتحقيق أهداف سياستها الخارجية[3].

---

[1] –ChristionGeise،op–cit،p.04.

[2]– منذر محمد، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2002)، ص. 34.

[3]– محمد طبال، **الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع أزمات دول الجوار –دراسة حالة النزاع في مالي**، 2012–2015، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2015–2016)، ص. 10.

كما يعرف مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القدرات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدورهم[1]، حيث اعتمدنا على هذا الاقتراب من أجل فهم طبيعة الدور الذي تقوم به الجزائر بناءا على سياستها الخارجية تجاه منطقة الساحل بشكل عام، والدور الذي تلعبه في شمال إفريقيا بناءا على معطيات موضوعية متعلقة بالسلوك السياسي الخارجي الجزائري.

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية للدبلوماسية الجزائرية

سنستند في محاولة فهمنا للمقاربة الدبلوماسية الجزائرية على مجمل العناصر التي حددها خبراء السياسة الخارجية ومركزين في الوقت ذاته على أهمية المبادئ كعنصر مهم يوجه من خلاله آلية عمل الدبلوماسية وتعاطيها مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: محددات الدبلوماسية الجزائرية

إن السياسات الخارجية للدول، لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة، وإنما استنادا إلى: "مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة، التي تتفاعل مع بعضها البعض، بشكل أو بأخر اعتمادا على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل وبطريقة نمطية يمكن تحديدها وفهمها"[2]. ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى محددات داخلية التي تنبع من إطار الوحدة الدولية ذاتها، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي وليس نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى، ومحددات خارجية التي تتمثل في شكل وهيكل النظام الدولي والإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة.

[1]– بهجت القرني وعلاء الدين هلال، **السياسة الخارجية للدول العربية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص 30.

[2]– محمد سيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998) ص.58.

1- المحددات الداخلية

- **المحددات الجغرافية:**

تتضمن العوامل الجغرافية الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياستها الخارجية، فتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أما تأثيرها الغير مباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية.

طبيعة الموقع الجغرافي للدولة له تأثير كبير على سياستها الخارجية، فالدولة التي تتمتع بموقع إستراتيجي كتحكمها في أهم طرق الاتصال والمرور الدولي هي أكثر فعالية وتأثيرا في مجريات الأحداث الدولية.

أما الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالأزمات السياسية والتوترات الأمنية فتأثيرها يكون محدود[1]. وبذلك فإن الموقع الجغرافي أهمية في الإستراتيجية الدولية، فالدول البحرية مثلا تتمتع بقوة تجارية وبقدرة حربية على الدفاع والهجوم، على عكس الدول الداخلية التي ليس لها واجهة بحرية، والتي تعتبر دولا منغلقة وأكثر عرضة للاختراق الخارجي.[2]

شساعة المساحة للدولة مع نقص التكنولوجية الكافية من شأنه أن يجعل الدولة مصدرا للتهديدات الأجنبية الخارجية، مثلما حدث للدولة العثمانية في القرن19م طبيعة التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر على مركزها الدولي وعلى نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، كذلك طبيعة

[1]– محمد طه بدوي ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، (بيروت: دار النهضة، د، ت، د، ط)، ص. 74.

[2]– عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت، الجامعة اللبنانية 2003)، ص. 58.

المناخ السائد في الدولة هو الذي يحدد قدرتها الزراعية والنشاط السكاني بها، ومن ثم تحدد مدى استقلاليتها أو تبعتها لغيرها.

بالرغم من كل التأثيرات التي تطرأ على السياسة الخارجية للدول، إلا أن درجة هذا التأثير تتوقف على القوة النسبية للدولة وعلى مستوى التطور التكنولوجي حيث أن هذا الأخير جعل من فرضيات الجغرافيا السياسية حول أثر العامل الجغرافي على السياسة الخارجية للدول محل شك كبير، فلم تعد الحدود الطبيعية مثلا تشكل عائقا أما احتمال تهديد الدولة من مسافات بعيدة.

فالجزائر تتمتع بموقع إستراتيجي بارز ذو إطلالة على البحر الأبيض المتوسط فهي بوابة القارة الإفريقية حيث تقع في أقصى الشمال، تموقعت بين خطي طول 09 غربا و12 درجة شرقا ودائرتي عرض19 جنوبا و37 درجة شمالا، زيادة على ذلك فهي تتوسط ثلاثة قارات إفريقيا أوروبا وأسيا، كما تحدها سبع دول مجاورة لحدودها البرية منها تونس، ليبيا، الصحراء الغربية، موريتانيا، المغرب، بالإضافة إلى دولتي مالي والنيجر، كما تتربع على أكبر مساحة تبلغ **2.381,741 كلم^2** كما تتوفر على شريط ساحلي يبلغ طوله **1200 كلم**، كما تتميز بمناخ معتدل، وذو تضاريس مختلفة في المناطق الشمالية بين جبال وسهول وهضاب وأراضي صحراوية في الجنوب[1].

بالرغم من أهمية التي يتميز بها هذا الموقع إلا أن الجزائر عرفت الكثير من التوترات والاهتزازات على طول شريطها الحدودي مع دول الجوار خاصة مع دولتي مالي والنيجر، من خلال تهديدات أصبحت تستهدف أمنها الوطني كالتهريب والهجرة الغير الشرعية الإرهاب وهذا مما يجعل مهمة مراقبة الحدود وحمايتها صعب جدا، كما يزيد من تعقيد عملية السياسة الخارجية للدولة تجاه دول الجوار الإقليمي، وهذا مما يجعلها دائما تعمل من أجل بناء وتطوير وتفعيل علاقات الجوار قائمة على الحوار والتعاون في جميع المجالات.

[1] – **المرجع نفسه**، ص. 35

فالجزائر وبما تمتلكه من موقع جغرافي قد تجعلها تتقيد بالتزامات عديدة خاصة على المستوى السياسي والأمني مع دول الجوار التي تعيش حالة اللااستقرار في بيئة جد متوترة، وهذا ما تعيشه الجزائر اليوم فموقعها الجغرافي فرض عليها تعامل مع معضلات أمنية سياسية خاصة في ظل تنامي وتفاقم الأزمات مع دول الجوار الإقليمي.

- **المحددات الإقتصادية:**

يعتبر المحدد الاقتصادي أداة من أدوات السياسة الخارجية الفعالة، وهو أداة اقتصادية من خلالها تستطيع الدولة فرض سياستها على دولة أخرى، بالمكافأة كالتمويل والدعم والإعانة أو بالمعاقبة كالتهديد بقطع تلك المساعدات عن الدولة المستقبلة للمعونة، وهذا ما شهدناه في الأشهر السابقة في حدوث أزمة دبلوماسية بين مصر والسعودية حيث امتنعت هذه الأخيرة عن دعم مصر وتوقيف المساعدات المالية التي كانت تتلقاها من المملكة بسبب التصويت الذي جرى في اجتماع مجلس الأمن فيما يخص الأزمة السورية والشرق الأوسط حيث كان فيها المحدد الاقتصادي الدور الهام والفعال في تأييد القرارات لخدمة مصالح خاصة.

فالموارد الطبيعية والتي تشمل مصادر الطاقة كالبترول، الغاز، الفحم، الموارد النووية والمعادن كالحديد، النحاس، والموارد الغذائية كالقمح، الذرة... كلها موارد تساهم في استقلالية الدولة وتعزز مكانتها وتجعلها فاعل مؤثر في العلاقات الدولية.

كما أن النفط أصبح يلعب دورا هام في تحديد العلاقات الدول وقوة تأثير على سياسات دول أخرى وهذا ما شهدناه في السنوات الفارطة خلال حرب أكتوبر 1973، حيث أخذت الدول العربية موقف من الدول الغربية بمقاطعة تصدير النفط بسبب مساندة الغرب لإسرائيل، مما نتج عنه أزمة اقتصادية للدول الصناعية الكبرى، وهذا مما أدت بهذه

الأخيرة بانتهاج سياسات تمكنها من المحافظة على إستمراريتها في حصولها على البترول من الدول المنتجة له[1].

بالنظر للجزائر كدولة تتمتع بالموارد طبيعية من أهمها النفط والغاز، إلا أن الجزائر كقوة اقتصادية نظرا لطبيعة اقتصادها "**الريعي**" الذي يعتمد بنسبة كبيرة على البترول حيث تحتل صادراتها من الموارد الطاقوية بنسبة 40.76% مقارنة بقيمتها بسنة 2015 حيث قدرت بنسبة 94.5% فيما لم تتجاوز صادراتها من المحروقات نسبة 5.46% وهذا ما كشفت عنه الجمارك الجزائرية في حصيلة للتجارة الخارجية لسنة 2015 عن خسارة الجزائر حوالي 24 مليار دولار من مداخيلها من عائدات النفط مع رجوع نسبي لحجم الصادرات خارج المحروقات المقدرة بـــ20.1% كما سجل العجز التجاري13.71 مليار دولار نظرا لعدم قدرة الخزينة عن تمويله[2].

وعليه فهي تتأثر كثيرا بسبب أزمات إقتصادية نظرا للهزات العنيفة التي تشهدها أسواق النفط العالمية خاصة ما جعلها تعاني سنوات التسعينات حيث وصل سعر النفط إلى 12 دولار للبرميل الواحد، خاصة وأن دول الأوبك فشلت في التحكم والتنسيق في السياسات الإنتاجية والالتزام بالحصص المتفق عليها، وهذا مما جعلها تدخل في دوامة اقتصادية وأزمات داخلية بسبب تمكنها في تحقيق الاكتفاء الذاتي المتعلق بالإنتاج الغذائي حيث بلغت فاتورة المواد الغذائية 9.31 مليار دولار أي ما يعادل نسبة 15.37% من

---

[1]– وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999 –2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص ص. 72–73.

[2]– سمية يوسفي، "**الخزينة تخسر 24 مليار دولار من عائدات النفط**"، على:
http://www.elkhabar.com/press/article/detail/98840/#sthash.Ez8LdYz.dpbs، في: (2017/03/19).

فاتورة الواردات الجزائرية لسنة 2015، أصبح الاكتفاء الذاتي الذي يمثل توفير الطعام أيام الحرب أو الأزمات عامل من عوامل قوة الدولة، وبالأحرى فإن أي دولة تفتقد لهذا العامل فهي مهددة بالانهيار[1].

- **المحددات البشرية:**

يعتبر العامل البشري عنصرا مهما في بناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة أثناء السلم والحرب، إلا أن هذا المحدد مرتبط بعاملين هما الكمي والكيفي فهنا عامل الكم مرتبط بعامل الكيف لكي تصبح الدولة عامل مؤثر في العلاقات الدولية. وهذا ما نلاحظه في الهند وإندونيسيا اللتان تمتلكان تعدادا سكانيا كبير لكن لا يؤثر على سياستهما الخارجية، كما أن عدد السكان لا يعد أساسا للقوة العسكرية مثل ما شهدناه في سنة 1894م حين كانت الصين تمتلك تعداد كبير، إلا أنها لم تستطيع أن تجند جيشا تتفوق به على اليابان كما أن الانفجار السكاني يشكل عبئا على الدولة ويعطل عجلة التنمية، عكس ما تمتلكه إسرائيل من جيش يمثل10% من مجموع سكانها لكنها تمتلك أحد أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم مع وجود التطور التكنولوجي.[2]

بالإضافة إلى حجم السكان فهناك مسألة توزيعهم في الدولة، من حيث الأصول العرقية والدينية حيث عادة ما نرى مصالح وارتباطات للأقلية تختلف عن مصالح الأغلبية وهذا ما يجعلها تضغط عن مصالح الأغلبية في تحقيق مصالحها[3].

---

[1]– هشام حدوم، "**الجزائر فقدت 40 في المائة من مداخيلها سنة 2015**"
http://www.elbilad.net/article/detail?id=51399 ، في: (2017/03/25)

[2]– محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص. 156–157.

[3]– زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**،(طرابلس، دار تالة، ط1999،2)، ص 282.

بالنسبة للجزائر فقد بلغ تعدادها السكاني 39.5 مليون نسمة سنة 2015 مسجلا ارتفاعا بنسبة 2.15% عن سنة 2014 ليبقى في استمرار حيث بلغ سنة 2016 ما يقارب 40.4 مليون نسمة، فبالنظر إلى المساحة التي تمتلكها فهي تعد من الدول المتوسطة من حيث المتغير السكاني كما تمثل اليد العاملة فيها 15.28 مليون نسمة كما وصلت نسبة الشباب إلى 70% من الذين لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة.

كما أن للجزائر تنوع ثقافي على مستوى التراب الوطني فهناك عربية، شاوية، قبائلية تارقية ميزابية وغيرها ومختلف اللهجات وبالتالي فهي منقحة ثقافيا على الوطن العربي والإسلامي وعلى المستوى الإفريقي والأورو- متوسطي ولكن بالرغم من هذا التنوع الثقافي إلا أنه أعطى قوة ونوع من التماسك والوحدة داخل المجتمع الجزائري[1].

- **المحددات العسكرية:**

يعتبر العامل العسكري من أهم مظاهر الرئيسية لقوة الدولة والأداة الفعالة في توجيه السياسة الخارجية، لذا فإن أي دولة تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة وقيادات عسكرية ذات كفاءة مع توفر التكنولوجية العسكرية يجعل من الدولة قوة سوى على المستوى الإقليمي أو الدولي بالإضافة إلى امتلاكها وزن الدولي، بحيث أن كل هذه العوامل تحدد سياستها وتحقق أهدافها السياسية.

فالجزائر كقوة عسكرية في المنطقة وهذا في ظل تنافس المغرب معها، إلا أن الجزائر بدأت عملية تحديث جيشها منذ سنة 1976 عن طريق توفير كل الإمكانيات والمعدات اللازمة بغية تطويره، كما أسست بعدها القوات البرية الجوية، البحرية سنة 1986، ثم تلتها قوات

---

[2]- **عدد سكان الجزائر بلغ 39.5 مليون نسمة في جانفي 2015**"، عن وكالة الأنباء الجزائرية في: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/238037.html ، تاريخ الإطلاع: (2017/03/26)

الدفاع الجوي عن الإقليم سنة 1987 والملاحظ أن الجزائر اليوم أصبحت تنفق أموال ضخمة على المؤسسة العسكرية، حيث قدرت ميزانية الدفاع على نفس مستوى الإنفاق المسجل في 2016 عند 1118.29 مليار دج (11.18 مليار دولار) بسبب التحديات التي تواجهها الجزائر على حدودها الملتهبة مع دول الساحل الإفريقي، مثل ليبيا وتونس التي تعيش حالة هشاشة أمنية منذ بداية "**الحراك العربي**"

خاصة سنة 2013 وهذا مما يجعلها تحتل المرتبة الأولى إفريقيا و21 عالميا، حيث أنفقت ما نسبته 4.8 % من الناتج القومي الخام، حيث استوردت الجزائر ما يقدر بـ 342 مليون دولار من السلاح مما جعلها تحتل المرتبة11 عالميا والثانية إفريقيا بعد مصر وهذا حسب ما أكده تقرير معهد SIPRI[1].

حيث فسر خبراء ومختصون في هذا المجال الزيادة الكبيرة في الإنفاق إلى طبيعة التهديدات التي تشهدها المنطقة خاصة فيما يتعلق بالوضع في ليبيا مع أن الجماعات الإرهابية أصبحت تمتلك أسلحة متطورة وهذا مما اضطر بالجزائر إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الأمنية في رفع ميزانية الدفاع لحماية حدودها في ظل التوترات التي تشهدها دول الجوار.

2- المحددات الخارجية:

يعرف "**محمد السيد سليم** " المحددات الخارجية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعاد هي الوحدات الدولية، البنيان الدولي، المؤسسات الدولية، والعمليات السياسية الدولية.

- **الوحدات الدولية:**

[1]– برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة مروة، "**أوضاع العالم 2015 –الحروب الجديدة**"، (لبنان، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015)، ص. 282.

إن ازدياد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي بحيث يشتت حجم الانتباه الذي يواجهه كل فاعل دولي إلى أي فاعل آخر، من جهة أخرى كلما قل عدد الفاعلين في النسق الدولي قل احتمال الحرب وزادت درجة استقرار النسق، لأن قلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نقاط الاختلاف والاتفاق بينهما، كما أن ازدياد عدد الوحدات الدولية ينشأ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي وهذا ما قد يخلق مشكلات حقيقية للدول محدودة الموارد ويضعف قدرتها على رسم سياسة خارجية متكاملة[1].

- **البنيان الدولي:**

يعتبر هذا البعد من أبعاد النسق الدولي الأكثر تأثيرا على السياسة الخارجية، حيث يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها وقابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت هذا البنيان، فهذه الوحدات تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبنيان الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الرئيسية لأن ذلك يؤدي إلى منع كل طرف من السيطرة على هذه الوحدات، أما في البنيان القطبية الثنائية يختلف التأثير على الوحدات الدولية باختلاف الوضعية القطبية مما ينشئ قطبين رئيسيين، فان كان صراع فسيعطي هامش من حرية تلك الوحدات، أما في حالة الاتفاق فانه يقلل من حرية تلك الوحدات، أما في بنيان الأحادية القطبية فإنه يتصف بهيمنة دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول بالسيطرة على بعض الوحدات التي تشكل النظام حيث تكون فيه شبه مطلقة وهذا ما يخدم مصلحة الدولة المهيمنة[2].

[1] – محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص. 259.

[2] – محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص. 262.

- **المؤسسات الدولية:**

تأخذ هذه المؤسسات في غالب الأحيان شكلا تنظيميا أو قانونيا فتؤثر هذه المؤسسات على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة، حيث تعتبر هذه المؤسسات الدولية أحد مواد السياسة الخارجية، كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعامل، أما المؤسسات القانونية الدولية فإنها تؤثر بطريقة قانونية حيث تخلق قيود على بعض التصرفات الخارجية للدول كما أن دور هذه المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية لا يقتصر في تسوية المنازعات الدولية فقط بل يمتد إلى كونه أداة لأقلمة سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاعل الدولي[1].

- **العمليات السياسية الدولية:**

نقصد بها ذلك الجانب الحركي من النسق الدولي الذي يترتب عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وتدخل ضمن عملية الفعل ورد الفعل الذي ينتج عنها سلوك صراعي أو تعاوني بين الدول، وبالتالي فان أي دولة تتأثر في سياستها الخارجية ببيئتها الخارجية التي تشمل الظروف والعوامل التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة كأفعال وردود أفعال الوحدات الدولية الأخرى وطبيعة صناع القرار في تلك الوحدات[2]، إذ أن الدول تميل في الواقع إلى التجاوب مع سلوكيات الآخرين بردود أفعال تحدد طبيعتها أفعال سابقة، فإذا واجهت الدولة فعلا عدوانيا فإنها تميل إلى الرد عليه بسلوك مماثل وفقا لما تسمح به قدراتها وإمكاناتها وذلك تماشيا مع مبدأ المعاملة بالمثل في العلاقات الدولية، والعكس صحيح رغم القدرة التفسيرية الهائلة لهذا النموذج أو النظرية، إلا أن تاريخ العلاقات الدولية يؤكد أن بعض الدول تميل إلى

[1]– وهيبة دالع، **مرجع سابق**، ص. 54.

[2]– حسين بوقارة، "**السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**" (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص.77.

الرد على أفعال الآخر ينفي إطار الخبرة التي اكتسبها من علاقاتها السابقة، وأحيانا أخرى في إطار ما يسمح به نسقها الفكري وطبيعة شخصيتها الوطنية ومن ثم فقد ترد على فعل عدواني برد فعل غير مماثل.

بما أن الجزائر من الدول متوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة فان بنيان النسق الدولي يترك أثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، وذلك حسب طبيعته فإذا كان النسق الدولي مبنيا على الثنائية القطبية، فانه يعطي لها هامشا أكبر للحركة والمناورة بينما يتقلص هذا الهامش إذا كان النسق الدولي مبنيا على الأحادية القطبية، وهذا ما يفسر الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا وزاد هامش الحركة والمناورة لديها بتناغم موقف الاتحاد السوفياتي الداعم لحركات التحرر باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الامبريالية، ولهذا فان السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث سواء من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث، لكن تراجع قدرات الاتحاد السوفياتي أدى إلى إعادة صياغة بنيان النسق الدولي وفق نظام أحادي القطبية، وأدى إلى تقلص هامش الحركة الذي كانت تتمتع به الجزائر وذلك أن القطب المهيمن لا يترك هامشا أكبر للدول المتوسطة والصغيرة للحركة، والمناورة وهذا ما جعل السياسة الخارجية الجزائرية تنكمش نظرا للوضعية الدولية الصعبة على غرار ما أقرته حرب الخليج سنتي 1990-1991[1].

[1]- علي تابليت، "سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية الإعلامية**، (2002-2003)، ص ص. 296-267.

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

لقد ركزت الجزائر على عدة مبادئ في رسم سياستها الخارجية، وتتبنى هذه المبادئ في معظم المنظمات الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الإتحاد الإفريقي حيث تقوم هذه المبادئ على حسن الجوار، كما يعتبر الدستور الجزائري المحدد الوحيد للدبلوماسية الجزائرية، ومبادئه هي التي تسيير الأنظمة الجزائرية والتي تقود أي عمل سياسي خارجي نحو الدول الأخرى، وبالرغم مما ألت إليه الأنظمة الدولية من التغيرات والظروف طرأت عليها على المستوى الداخلي والخارجي من أنظمتها السياسية، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية بقيت ثابتة في دعمها للقضايا العادلة ومن أولياتها[1]:

حيث جاء في الفصل السابع من **الدستور1976**، المتعلق بمبادئ السياسة الخارجية ما يلي:

المادة 86: تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية.

المادة 87: تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.

تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة للقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية باعتماد صيغ للوحدة أو الإتحاد أو الاندماج، كفيلة بتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية.

المادة 89: تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن اللجوء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدا لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

[1]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، **الجريدة الرسمية** عدد: 94، المؤرخة في: 24 نوفمبر1976 ص. 1308.

المادة 90: وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المادة 91: لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني.

المادة 93: يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية.

تسعى الدبلوماسية الجزائرية بصفة عامة إلى استخدام مبدأ التسوية السلمية للنزاعات وتسعى هذه الدبلوماسية إلى استعمال مبادئ القانون الدولي وهناك عنصريين أساسيين تعتمد عليهما الدبلوماسية الجزائرية وهذا مما نراه ونقف عليه[1]:

- **مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية وعدم اللجوء إلى القوة:**

يعتبر هذا المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الدبلوماسية الجزائرية، ولكن له جوانب عدة من بينها مبدأ الحل السلمي، وكيفية تطوره حتى دخل عالم الاتفاقيات وأصبح يكرسه ويستخدم في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة الدول العربية.

- **مفهوم مبدأ الحل السلمي:**

يمكن القول أن هذا المبدأ كان قد تبناه الإسلام الذي يضع له معنى والمقصود به بأن يلتزم أطراف النزاع بوسائل سلمية وعدم اللجوء إلى الحل العسكري، وتقييد كل دولة في منازعتها الدولية بحلها بوسائل سلمية، حتى لا يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين كما نرى أن الدين ساهم في توطيد أركان السلم ويتبناه كمبدأ جوهري في العلاقات الدولية، وأثبت هذا

[1]– سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير**،(جامعة الحاج لخضر باتنة،2011)، ص. 33.

المبدأ بآيات قرآنية جعلها تنادي في سبيل السلام بين الشعوب وتفادي الحروب لقوله تعالى، "**وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم**"

ولا يمكن إخفاء أن الدبلوماسية الجزائرية كان لها موقف إزاء هذا المبدأ حيث نادت الدبلوماسية بتكريس مبدأ الحل السلمي في العلاقات الدولية، وهذا من خلال خطاب محمد بجاوي سفير الجزائر لدى الأمم المتحدة لدى تدخله أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين بتاريخ 06 أكتوبر 1988 ، حيث تحدث عن السلام في العالم وكيف أن المشاكل الدولية تهدد السلام في العالم والتي تتعلق بحرية الشعوب، ضف إلى هذا خطاب أحمد طالب الإبراهيمي عضو المكتب السياسي وزير الشؤون الخارجية أمام الدورة **99** للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ألقاه يوم 24 سبتمبر 1984 بخصوص نزع السلاح حيث ألح الدكتور الإبراهيمي على أن السباق نحو التسلح قد يضر بالعلاقات الدولية المعاصرة، ورأى أنه يوجد حل بديل كان مرغوبا فيه يمثل التعايش السلمي بين الشعوب كافة فإنه يكون من الممكن إقامة نظام عالمي يسوده السلم والثقة بين الأمم.

فالجزائر تسعى دائما لإيجاد طرق ووسائل سلمية لحل النزاعات الدولية بما فيها الدول المجاورة لها، فمن الانتباه أن الدستور الجزائري لسنة 1976 في ما تحويه المادة 89 " **تمتنع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية عن الإلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل قصارى جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية**[1]" كما ورد ذلك في دستور 1989 في المادة 25 مع تسجيل اختفاء الفقرة الثانية فأصبحت على النحو التالي:" **تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة**

[1]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، **مرجع سابق**، ص. 1309.

للشعوب الأخرى وحريتها[1]"، بعدها تم تعديل في الفقرة بصيغة جديدة عن سابقتها في دستور1976 في المادة 25 من دستور1996 والتي جاءت على النحو التالي: "**تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية**" وبالرغم من هذه الاختلافات التي لاحظناها بين الدساتير إلا أن طبيعة التسوية السلمي للنزاعات الدولية وعدم اللجوء للقوة بقي ضمن المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية.

سعت الجزائر منذ الاستقلال سنة 1962 إلى تعزيز السلم والمساهمة في بناء الأمن الدولي ما جعلها تقوم بأدوار كبيرة سوى على المستوى الإفريقي أو الدولي، خاصة فيما يتعلق بمبادرات الوساطة التي توسطت الجزائر في حل النزاع بين إيران والعراق سنة 1980 والنزاع بين إثيوبيا وإريتيريا سنة 2000، كما لا ننسى الدور الهام الذي قامت به والمتمثل في إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي[2].

- **ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:**

إن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار وضبطها وترسيمها تعمل الجزائر من أجله لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، حيث سعت الجزائر إلى ترسيم حدودها منذ حدوث مشكل الحدودي مع كل من المغرب (حرب الرمال 1963) ومناوشات مع تونس فيما يخص الجرف القاري وكذا الحدود الجنوبية للبلدين حول استغلال حوض نفطي مشترك سنة 1965، إلا أنهما قد استطاع تجاوزه بتغليب الحل السلمي، أما في ما يخص

[1]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، **الجريدة الرسمية** عدد: 234، المؤرخة في 28 فيفري 1989، ص. 238.

[2]– سليم العايب، **المرجع السابق**، ص ص. 34– 35.

ليبيا ومالي والنيجر فقد تم تحديد علاقاتهما الجوارية في إطار مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.

لم تتأخر الجزائر عن تقديم الدعم المادي والمعنوي لكل هذه القضايا وفقا لمبادئ الشرعية الدولية المقرة بأحقية الشعوب المستعمرة في نيل استقلالها، حيث وجدت حركات التحرر عبر مختلف مناطق العالم في الدولة الجزائرية بعد استقلالها سندا كبيرا لها، وقدمت لها الدعم الكافي لتحقيق استقلال شعوبها بقناعة مساندة الشعوب المستعمرة على استعادة حريتها.

- **دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها**

يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها ظلت الجزائر دائما بمواقفها الثابتة تجاه حق الشعوب في تقرير مصيرها ومحاربة التمييز العنصري وتحررها السياسي والاقتصادي، كما أن سنوات الكفاح والنضال والتضامن مع شعوب العالم والدول المجاورة مسجلا للسياسة الخارجية للجزائر، وهذا ما شهدناه سابقا عندما مارسته مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، والأطماع الغربية ضد تونس واليوم تمارسه مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره كما نجحت في توقيع اتفاقية الاعتراف بالصحراء الغربية مع كل من تونس وموريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليساريو يوم 1979/08/05 ثم ضم الجماهيرية الليبية بالاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وتأييدها الثابت للقضية الفلسطينية ومساندتها يعد الأكبر وتدويلها في العالم وحث دول المجاورة على تدعيم هذه القضية ونبد نظام الأبارتيد، كما

أن الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة الشعوب المغرب العربي المجاورة لها لأن هذا المبدأ يعتبر وليد تجربة الجزائر إبان الاستعمار، وبالتالي يعزز موقف الجزائر على المستوى الدولي ويمكنها من تحقيق أهدافها، كما أن التصور الجزائري لحسن الجوار أصبح يتعلق بحق الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها[1].

أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر، وكما نصت المادة **92** من دستور الجزائر لسنة 1976 على مايلي "... **يشكل الكفاح ضد الاستعمار الجديد والإمبريالية والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة. يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية** [2]"، هذا وقد أقرت المادة **26** من دستور الجزائر لسنة 1989 بصياغة مختلفة وجاء فيها"....**الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري**"[3]، كما أن دستور**1996** جاء بنفس الصياغة ودون أي تغيير في هذه المادة.

- **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:**

حسب ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في 2_7 على عدم التدخل في الشوؤن الداخلية للدول كما نصت مواثيق أخرى، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وتعتبر الجزائر من بين الدول الداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها وبما أن معظم أنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير متطابقة لدى معظم الدول

[1] سليم العايب، **المرجع السابق**، ص. 25.

[2] – دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، **مرجع سابق**، ص.1309.

[3] – دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لسنة 1989، **مرجع سابق**، ص.238.

وبالتالي سوف تؤثر وتتأثر، لهذا فإن التقييد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل لهذه الأنظمة في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يخص فيها وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس.

- **التعاون بين الدول المجاورة:**

يعتبر هذا المبدأ صورة من صور مبادئ حسن الجوار الإيجابي حسب التصور الجزائري خاصة وأنه يقوم على بعث التعاون الثنائي أو الجماعي لصالح أطرافه، ويقوم هذا المبدأ عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، كما يشمل هذا المبدأ إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض كما يحدد القانون الذي يحكم هذا التعاون بين الأطراف إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية.[1]

لقد وقعت الجزائر اتفاقيات في إطار التعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ماعدا المغرب مع نهاية الستينات، لأن هذا المبدأ من شأنه أن يعطي علاقات أكثر إيجابية حسب التصور الجزائري.

ومن أجل تفعيل هذا المبدأ عملت الجزائر على ربط علاقات التعاون مع الدول المجاورة لها من خلال العديد من المشاريع، كما لعبت دورا بارزا في خلق بعض المنظمات الإقليمية مثل لجنة أركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في "تمنراست" ثم وحدة الاندماج والاتصال التي تعتبر الذراع الإستخباراتي للهيئة.

[1] - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لسنة 1989، **مرجع سابق**، ص.238.

كما سعت الجزائر دائما إلى تحريك بلدان القارة لدعم مساعي الوساطة كما حدث في حالة مالي ومساعيها في حل الخلاف الذي قام بين إثيوبيا وإريتريا إضافة إلى تقديم الدعم المالي والمادي لسكان القارة في إطار منظمة النيباد.

المطلب الثالث: سمات الدبلوماسية الجزائرية

إن السمات التي تميزت بها الدبلوماسية الجزائرية جعلتها متميزة على المستوى القاري و الدولي من خلال سلوكها ومبادئها الثابتة تجاه العالم الخارجي، راجع إلى تمسك الجزائر بتقاليدها الثورية كذلك العوامل الشخصية المؤثرة في صناعة القرار السياسي، هذه السمات يمكن من خلالها أن نفهم سلوك الدبلوماسية الجزائرية، كتلك الموروثة عن العمل الثوري، أو مستمدة من الممارسة بعد الاستقلال ومن هذه السمات يمكن ذكر[1]:

- **الحياد في الدبلوماسية الجزائرية**

اعتمد زعماء الحركات الوطنية على الحياد التام، في فترة الحرب العالمية الأولى والثانية فلم تعمل على استثمار في الحربين لأجل قضاء مصالحها مع احد الأطراف بل بقية على حيادها وهو ذات الأمر الذي تواصل مع الثورة التحريرية، إذ لم يتدخل حزب جبهة التحرير في الصراعات العربية_العربية، وسعى إلى حلها عكس باقي الدول العربية التي كانت تنحاز لطرف على الآخر.

وهذا ما أكسبها مكانة حتى قبل استقلال الجزائر، وبعد الاستقلال حافظت الدبلوماسية الجزائرية على تقاليدها، فكانت تقوم دائما بمحاولة حل النزاعات سواء العربية العربية كالنزاع بين مصر

[1]- عديله محمد الطاهر، "**أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**"، (مذكرة ماجيستير، جامعة قسنطينة: 2005)، ص: 82.

وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية، وبين العراق والكويت دون أن تكون أحد أطرافه مما جعل من الجزائر مرحباً بها دوما للقيام بدور الوسيط[1].

وعليه فإن ميزة الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية هي صفة دائمة حتى لو تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون أحد أطرافها عربيا، وهذا مما جعل كلمتها ووساطتها مقبولة عند الأطراف غير العربية، ولم تتهم بأنها غير محايدة، وأظهر ذلك من خلال نزاع إيران والعراق من خلال تدعيم الدول العربية العراق بالمال والسلاح ضد إيران، فإن الجزائر ظلت على الحياد تعرض وساطتها لحل النزاع وكان قبولها من طرفي النزاع للقيام بذلك ونجحت في تسويته، هذه هي السمة التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائرية مكنتها أيضا من قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا – إريتريا وتم قبول الحل المقترح من الجزائر[2].

- **النشاط أثناء الأزمات:**

إن الاستعانة بمعلم واضح للتحليل يتمثل بالإطار الأزموي يعد عامل في غاية الأهمية في فهم وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تطورت في ظل الأزمات ومن خلال هذا العامل يمكن أن نفهم أن نشاط السياسة الخارجية الجزائرية في أوقات معينة يكون بشكل غير معتاد وفي أوقات أخرى تبدو قليلة النشاط إلى حد الجمود، وهذا ما يجعل الباحث في هذا المجال يواجه إستفهامات حول هذا النشاط الدبلوماسي.

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية أساسا، بأنها ذات طابع أزموي، ذلك بأن نشاطها يزيد بشكل كبير أثناء الأزمات التي تتعرض لها.

---

[1]- أحمد بن فليس ،"**السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: 2007)، ص. 79.

[2]– محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريترية**، (لبنان: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع،2004)، ص ص.03 –36.

بينما تتصف بالركود في ظل غياب هذه الأزمات أي حالة الإستقرار، وهذا يرجع أساسا أن النشاط الدبلوماسي أول ما انطلق كان مع الأزمة التي مرت بها الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي وذلك قس صورة الحكومة المؤقتة.

استمر النشاط القوي والفعال إلى غاية 19 جوان 1965، كون الرئيس **أحمد بن بلة** كان يمثل بطلا قوميا جزائريا في أعين الكثير من الرؤساء وخصوصا أن الثورة الجزائرية تمثل صحوة الدول المستضعفة[1].

ومن يلاحظ الحركة الدبلوماسية في إطار السياسة الخارجية الجزائرية قد اتسمت بعد الانتخابات الرئاسية 1999 بالتوجه للعب أدوار فعالة على المستوى الإقليمي، معتقدة في ذلك أن التأثير على المستوى الإقليمي والقاري هو الطريق الوحيد الذي يوصل إلى لعب الأدوار الفعالة على المستوى الدولي، وأن الأقاليم القريبة منها تمثل التحدي بالنسبة لإستراتجيتها الشاملة، خاصة ما يتعلق منها بالشؤون الخارجية من خلال العلاقات المتعددة، والآليات المعتمد عليها، ومدى نجاح هذه الحركة في الوصول إلى المبتغى السياسي والاقتصادي والأمني المنشود.

وعليه فقد ركزت الجزائر على مجموعة من الآليات المهمة لتحقيق التعاون الجزائري مع الدول الجوار وعلى المستوى القاري، وذلك من خلال لعب الأدوار الريادية للوصول إلى المكانة التي كانت تزخر بها دبلوماسيتها سابقا.

الجزائر وبفضل موقعها الجيو–سياسي، ومكانتها المادية وثرواتها المتعددة، وكذا تاريخيا وإمكاناتها البشرية والتي تم توظيفها بعناية، مما نتج منها علاقات بين الطرفين وكانت أكثرها علاقات ثنائية حيث عرفت انتعاشاً كبيرا بعدما استتب الأمن والاستقرار في الجزائر، وهو

[1]– سليم العايب، **مرجع سابق**، ص ص. 38– 39.

الشيء الذي أعطى لها القدرة على تحريك علاقاتها مع الدول الجوارية وذلك إطار التعاون أو التبادل الثنائي في شتى المجالات.

حتى تكون الصورة واضحة وتعميما للفائدة يجب التفكير بخلفيات تطور الدبلوماسية الجزائرية وفي ظل الأزمات، وطبعًا هذه الخلفيات هي بدورها محكومة بخلفيات وأبعاد أخرى، وهي على سعتها وتعقدها فذلك تحتاج إلى دراسات أخرى مثل العوامل الشخصية التي تبرر شخصية صانع القرار ورجل الدولة وكذلك الطابع الحيادي للدولة في إطار إدارة الأزمات.

- **الإطار الأزموي في فهم طبيعة الدبلوماسية الجزائرية:**

إن الإطار الأزموي عامل مهم في فهم وتفسير الدبلوماسية الجزائرية حيث تطورت في ظل الأزمات واعتقاد أنه من خلال هذا العامل يمكن أن تفهم نشاط و تحرك الدبلوماسية الجزائرية خاصة في حالات اللاإستقرار، كما أن هناك مقترب قائما في الأوساط الأكاديمية وهو(مقترب العنف الاجتماعي)، يعتمد هذه النظرة ويصنف النزاعات كمحرك للنشاط البشري[1]. بالتاريخ وبدون النزاعات تتكاسل المجتمعات والدول وتصبح تعتمد الروتين والعيش على القديم والماضي دون مستقبل، أن العنف ليس هدفًا في ذاته وإنما وسيلة تستعملها الدبلوماسية بغية تحقيق أهداف معينة، ومن ثم فقد يكون مدمرًا لمجتمعات بكاملها لا تستطيع أن تنهض ربما إلا بعد سنين طويلة وقرون، إلا أنه الوجه الديناميكي للنزاعات متعارف عليها. فالإنسان أو الدولة عندما يواجه مشاكل وأزمات فإنك تراه يتحرك وينشط ويفكر بطرق قديمة وجديدة ويدخل في صراع وينشأ أو ينضم إلى تحالفات ويبحث عن الوسائل الممكنة للتخلص من تلك الأزمة أو المشاكل، ومن ثم فقد تجد طرقًا جديدة في إدارة أو احتواء ما يواجهه من نزاعات فتوظفها لصالحها فتتحول من موقع إلى آخر وهذا الموقع يمكن أن يكون أفضل وعندما تكون الدبلوماسية الجزائرية نجد إلا هذا المقترب في

[1]- سليم العايب، **مرجع سابق**، ص ص 36-37.

تفسير تطورها ونشاطها المكثف والفاعل ولا سيما في أوساط العالم الثالث وأحيانا ضمن دائرة الدول الكبرى[1].

- **العوامل الكاريزمية في الدبلوماسية الجزائرية:**

اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال وإيمانا من طرف الرئيس الحالي "**عبد العزيز بوتفليقة**" في نجاح الدبلوماسية لا يقل شأنًا عن النجاح في السياسة الداخلية والسعي من الرئيس إلى توظيف خبراته وإرثه الدبلوماسي وحتى علاقاته الشخصية وتطويعها لغرض تحقيق وعد ما، وإرجاع الهيبة والمكانة الخارجية للدولة ونهوض بالاقتصاد الوطني، إن تحسين الصورة الخارجية للجزائر يعتبرها الرئيس المفتاح الأساسي والقاعدة الرئيسية، والتي يبني عليها كل عمل الدبلوماسية فيما بعد من التعريف بشكل أفضل بالواقع الجزائري ونقل الصورة الحقيقية له ثم بعد ذلك تأتي المشاركة دون عقد في النشاط الدولي وجهود الوساطة في إطار المنظمة الوحدة الإفريقية[2].

– العمل على تنويع علاقات الجزائر الدولية والانفتاح الهادف إلى الاستفادة القصوى من كل ما يتيحه هذا التنويع وكذا تقليص التبعية لطرف معين إذ يقول **الرئيس بوتفليقة** " **لا أخيفكم أني أرى الاستقلال بلادي من خلال تعدد أطراف**"

– استغلال المنابر الدولية للتعبير عن رؤى وأهداف الجزائر وخدمة مصالحها فإدراكًا منه أن العالم تحكمه القوة لذا يجب على الرئيس أن ينتبه على أن ضرورة التكتل واستغلال المنظمات الدولية، وأن الدبلوماسية الجزائرية خلال السبعينات ظهرت من خلال حركة عدم الانحياز

[1]- محمد بوعشة، مرجع سابق ،ص ص، 31- 39

[2]– أعمر بوريشة، "العلاقات السياسية والدبلوماسية الجزائرية الإفريقية 1999-2014"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد السادس، 2016: ص. ص. 09-10-11.

ومجموعة الـ11 اللتين كانتا آنذاك تحملان انشغالاتنا ومطالبنا ويجب أن تستقل في إطار النيباد والاتحاد الإفريقي وحتى مجلس الأمن.

– مراهنة على الدبلوماسية الاقتصادية إذ تشغل حيزًا كبيرًا في برنامج الرئيس الخارجي ولقد عبر عن ذلك بقوله: "**راهنت سياساتنا الخارجية على الاستجابة لحتميات الدبلوماسية الاقتصادية التي يستوجبها إحلالاً لاقتصاد صدارة العلاقات الدولة أنما تصب نشاطاتها على إعلام المتعاملين معنا وإقناعهم وطمأنتهم فيما يخص مصداقية الإصلاحات الاقتصادية التي صارت لا رجعة فيها**".

إن المبادئ وسمات الدبلوماسية الجزائرية التي تبنتها في معظم المنظمات الإقليمية والدولية تقوم على علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الداخلية وحل النزاعات، وذلك بجهود الوساطة ومبدأ التعاون إضافة إلى ذلك أن هذه المبادئ تمثل تمسك الجزائر بمبادئ عالمية في دبلوماسيتها[1].

[1]– دريس نبيل، تأثير روح ثورة نوفمبر في الممارسة الدبلوماسية الجزائرية الراهنة، "**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**"، العدد الثالث، 2015: ص 31– 34.

خلاصة الفصل الأول

وفي نهاية الفصل الأول المعنون بالإطار النظري والمفاهيمي للدارسة حاولنا من خلاله عرض نظري للأمن والنظريات المفسرة له ومقاربة مفاهيمية شملت جزء من التحليل لمحددات الدبلوماسية الجزائرية سواء الداخلية منها أو الخارجية، فغلبة محدد على آخر مرهون بإمكانيات الدولة الجزائرية، فالموقع الجغرافي والإمكانيات المادية تلعب دورا مهما في تحديد الدبلوماسية الجزائرية والتي تعتبر ثابتة إلى حد كبير متمسكة بمبادئها مضبوطة بسماتها الموضحة مسبقا.

الفصل الثاني

الأزمات الأمنية الإقليمية

تمهيد

يفرض الموقع الجغرافي على الدول في بعض الأحيان جيو- سياسة غير أمنة تحيط بها الأزمات وتزعزع استقرار هذه الدول الصراعات والتهديدات الأمنية بمختلف أنواعها، كما هو الحال مع الجزائر فهي تقع في بؤرة أزمات تهدد الأمن الوطني الجزائري، فنتيجة لكثير من الأحداث تعاني دول الجوار من أوضاع أمنية متدهورة جعلت من الحدود الجزائرية حدود مشتعلة وبأن تحقيق الأمن الوطني غير كاف لجلب الاستقرار فالجزائر مسؤولة على تحقيق الأمن خارج حدودها، وفي هذا الفصل سيتم التطرق للدوائر الأمنية الجيو- سياسية للجزائر والأزمات التي تهدد الأمن الجزائر في المنطقة وعمل الجزائر على مواجهة هذه الأزمات دبلوماسيا واستراتيجيا.

المبحث الأول: الدوائر الجيو- أمنية للجزائر

تقع الجزائر ضمن خمس دوائر جيو-أمنية مهمة وهي الدائرة الإفريقية، المغاربية، العربية المتوسطية، ودائرة الساحل الإفريقي وهي جديدة نوعا ما مقارنة بالدوائر الأخرى، فلم تعنى بها الجزائر إلا لما طفت على السطح الكثير من التهديدات الجدية القادمة من الجنوب وعلى الجزائر تأمين نفسها ومحيطها ضمن هذه الدوائر الجيو-سياسية، سنذكر أهم ثلاث دوائر: الساحل الإفريقي المغاربية، المتوسطية[1].

المطلب الأول: دائرة الساحل الإفريقي

كان التأثير الإقليمي المباشر لأزمة مالي على الأمن الوطني الجزائري هو إحياء النشاط الإرهابي في بلاد المغرب العربي من جديد؛ حيث تحولت مالي إلى نقطة ارتكاز مهمة للتنظيمات الإرهابية

[1] _ قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات، في:http://studies.aljazeera.net/ar/reports/default.html، (2017/04/15).

في شمال إفريقيا، سواء من خلال تأمينها ملاذًا آمنًا للإرهابيين أو معقلاً للتدريب أو نقطة انطلاق لهم أو واجهة نهائية لنشاطهم. ولذلك، فإن تصاعد المخاطر وزعزعة الأمن الإقليمي كان نتيجة متوقعة مع زيادة انتشار الأسلحة التي تدفقت على المنطقة بعد انهيار نظام القذافي. كما شكّلت عودة المرتزقة من ذوي الخبرة العسكرية من ليبيا دعمًا لقدرات الجماعات المسلحة، وهناك أيضًا أدلة على التعاون بين القاعدة بالمغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام في نيجيريا التي كانت مسؤولة عن عدد متزايد من الهجمات العنيفة بما في ذلك تفجير انتحاري لمقر الأمم المتحدة في أبوجا في أوت 2011 التي قُتل فيها 24 شخصًا، وموجة من التفجيرات الأخرى في جانفي 2012 والتي خلّفت أكثر من 200 قتيل في أكبر مدينة في نيجيريا[1].

خريطة رقم (01): مصادر التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار والمسارات المتنوعة والمتزامنة للدور الجزائري في الفضاء الجيو- سياسي الإفريقي.

المصدر: قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات، على: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/default.html، في: (2017/04/15).

[1] _ قوي بوحنية، **مرجع سابق**.

أما التأثير الثاني الأساسي فتمثل في تفاقم الجريمة المنظمة؛ فقد أفسح عدم الاستقرار في مالي المجال أمام المهربين للتحرك بحرية أكبر في بلد متورّط أصلًا في الشبكات الإقليمية والعالمية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبضائع والأشخاص، ويرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب، وقامت هذه الميليشيات بتنظيم العمليات عبر مساحات واسعة من شمال موريتانيا، ومالي، والنيجر، وجنوب الجزائر (اختطاف الأجانب والسيارات، وتجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة)، وتجاوزت هذه التنظيمات الدوافع الدينية أو السياسية خاصة بعد اجتماع عُقد في غينيا بيساو بين عصابات التهريب الكولومبية للمخدرات وزعماء الميليشيات وذلك في أواخر أكتوبر – 2010 أنظر على سبيل المثال تقارير منظمة كارنيجي 2012.

إلى جانب التداعيات على صعيد المنطقة عمومًا فقد برزت آثار محلية مباشرة على كل دولة من دول الساحل والصحراء منفردة؛ فقد تسبب اتساع النشاط المسلح في اتحاد دول المنطقة نحو التسلح مما أنتج ضغوطًا على الموازنات الداخلية.

تتنوّع الطرق البرية عبر منطقة الساحل والصحراء نحو أوروبا، وثمّة أدلة قليلة على وجود تدفقات كبيرة مستمرة على أي طريق بمفرده. ويتم نقل الكوكايين من المراكز الساحلية – غينيا وموريتانيا في هذه الحالة – برًّا إلى شمال مالي ومن هناك إلى المغرب والجزائر وليبيا عبر الجزائر أو شمال النيجر باتجاه ليبيا).[1]

[1] - أنور بوخرص، **الجزائر والصراع في مالي**، أوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولية، (بيروت، لبنان: 2012)، ص. 16

وأشارت تقارير عديدة إلى استخدام الطائرات في جلب الكوكايين إلى شمال مالي، إلا أن الطريق البري اكتسب أهمية أكبر خلال العامين 2009 و2010، وفي الوقت نفسه انخفضت المضبوطات على طول ساحل غرب إفريقيا. كان التقرير الأكثر إثارة من بينها حتى الآن هو اكتشاف هيكل طائرة بوينغ 727، والتي إما تحطمت عند الإقلاع أو جرى إضرام النار فيها بالقرب من بلدة غاو في منطقة "**تركنت**" في نوفمبر 2009. كانت الطائرة، والتي لقبتها وسائل الإعلام فيما بعد باسم "الكوكايين الجوي" مسجلة في غينيا بيساو، وأقلعت من فنزويلا[1].

المطلب الثاني: الدائرة المغاربية

تطرح العلاقات الأمنية للجزائر بجوارها الإقليمي عدة دوائر اهتمام ففي البداية نشير إلى أن اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عُقدت بالجزائر تجاوزت الـ 60 لقاءً في سنة 2012 وما يقاربها في سنة 2013؛ وهو ما حوّل الجزائر إلى "محجّ سياسي وأمني دولي ومتعدد الأطراف" وقد تعززت "العلاقات الأمنية الجزائرية–الليبية " لتجاوز عُقَد الماضي التي سبق وواكبت بداية الحراك السياسي ضد القذافي؛ إذ سُجِّل تبادل الزيارات على مستويات عليا بين القيادتين[2].

[1] _ أنور بوخرص، **المرجع نفسه**، ص. 16.

[2] _ قوي بوحنية، **المرجع السابق**.

خريطة رقم (02): حدود الدائرة المغربية في إطار ما يعرف بالإتحاد المغاربي

المصدر: عبد النور بن عنتر، **الإتحاد المغاربي بين الإفتراض والواقع**، على:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33D78146-E54C-439F-97FD-13F3785A17FA#0، في (2017/05/28)

وستحافظ الجزائر على علاقتها الإستراتيجية بتونس وليبيا في شقها الأمني في ظل عقد اتفاقيات إستراتيجية ترتبط بتبادل المعلومات الأمنية، والتعاون الإستخباراتي، وتبادل خبرات التدريب في ظل مطالبة ليبيا وتونس بالاستفادة من الخبرات الجزائرية الاحترافية.

لكن المشكل الأعقد بعد الإضافة إلى هشاشة الدولة "المالية" وإعادة بنائها يكمن في موريتانيا التي تُظهر جميع المؤشرات كونها ستصبح في المستقبل الحاضنة الإستراتيجية لجميع عوامل الفشل الدولتي الجواري، والتهديد العنفي، وهي للأسف الشديد "غائبة" أو "مغيّبة" في التخطيط الاستراتيجي للمقاربات الأمنية الإقليمية والدولية في اللحظة الراهنة.[1]

[1] _ قوي بوحنية، **المرجع نفسه**.

ستظل العلاقات الجزائرية–المغربية تراوح مكانها "تطبعها أحيانًا مواسم سياسية دافئة"، وتعاون أمني تحتمه الضرورات الإستراتيجية المرتبطة بالجوار الإقليمي؛ وذلك في ظل غلق الحدود وعدم حَلحْلة قضية الصحراء الغربية، في أجواء تطبعها لغة المصالح الدولية، وخطاب تبادل المصالح "المغاربي–الأوروبي"، والمحاولة البراغماتية الأوروبية المقيتة التي تعزِّز حالة السكون "**الستاتيكو**" في العلاقات المغاربية– المغاربية.

لم يكن أمام الجزائر من خيار لمواجهة التحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في السياسة الخارجية بعدم التدخل في شؤون الآخرين، إلا إنشاء نوع من الاجتماعات الأمنية داخل هيكل الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية. كانت تلك الفرصة الأمثل للجزائر في متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكّل ذلك تعارضًا مع مبدأ عدم التدخل. وفعلاً عُقدت اجتماعات في ليبيا والجزائر العاصمة من أجل وضع خطة مغاربية تضطلع بمهام محاربة الإرهاب بعد أن وضعت "ثورات الربيع" أوزارها في كل من تونس وليبيا ومصر.

الواضح أن تلك المبادرة المغاربية التي ألحت الجزائر حولها قد ذهبت أدراج رياح العلاقات المتدهورة مع المغرب؛ مما يفسر عودة الجزائر إلى سياسة العلاقات الثنائية المباشرة مع ليبيا وتونس وخلق مبادرة ثلاثية وُلدت في غدامس الليبية قبل أشهر، إلا أن تطور الأحداث أثبت أن ملف الإرهاب في تنام مستمر وأن حركة السلاح لم تتوقف وأنه أيضًا ليس في مقدور الحكومات الجديدة المنبثقة عن التغييرات العربية مواجهة الجماعات الإرهابية[1].

[1]_ عاطف قدادرة: **عقيدة عدم التدخل "تقيد" قدرة الجزائر في المناورة**، يومية الخبر، عدد 10 أوت 2013، ص.2.

المطلب الثالث: الدائرة المتوسطية

لعل الخصائص والمعطيات الجغرافية والتاريخية التي تتميز بها الجزائر في فضائها المتوسطي، جعلتها دائما في عين المراقبين من أهم الفواعل في المعادلة الأمنية للمنطقة، والجزائر من ناحية إستراتيجية وأمنية لا يجب أن تغفل حجم قوتها وتأثيرها في الفضاء المتوسطي، كما عليها أن تعمل على التكيف مع مختلف التهديدات المتعلقة بهذه الدائرة الجيو–أمنية المهمة في إطار معادلتها الكبرى من اجل حماية أمنها الوطني عبر الحفاظ على أمنها الإقليمي.

ويمكن إدراك أهمية الجزائر بالنسبة للإتحاد الأوروبي من خلال نتائج مجلس الشراكة الرفيع المستوى للاتحاد الأوروبي والجزائر الذي عُقد اليوم في بروكسل، تدعو إلى اعتبار الجزائر ضمن الحزام الطاقوي الأوروبي، إذ تعتبر الجزائر من أهم المراكز الحساسة للأمن الطاقوي الأوروبي ويعتبر القادة الأوروبيين التنسيق والتعاون الأورو– متوسطي القائم مع الجزائر أن الأمن متعدد الموضوعات هو من أهم أولويات القضايا ذات الاهتمام المشترك مع الجزائر[1].

[1] – الاتحاد الأوروبي والجزائر: الاتحاد الأوروبي يعتمد مشاريع بقيمة 40 مليون يورو لدعم الطاقة المتجددة وإصلاح المالية العامة وتسهيل التجارة في الجزائر، في:
https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/22601، (2017/04/15).

خريطة رقم (03): مجموع الدول التابعة للدائرة المتوسطية والإتحاد الأوروبي وبالأخص مجموعة 5 +5 دفاع

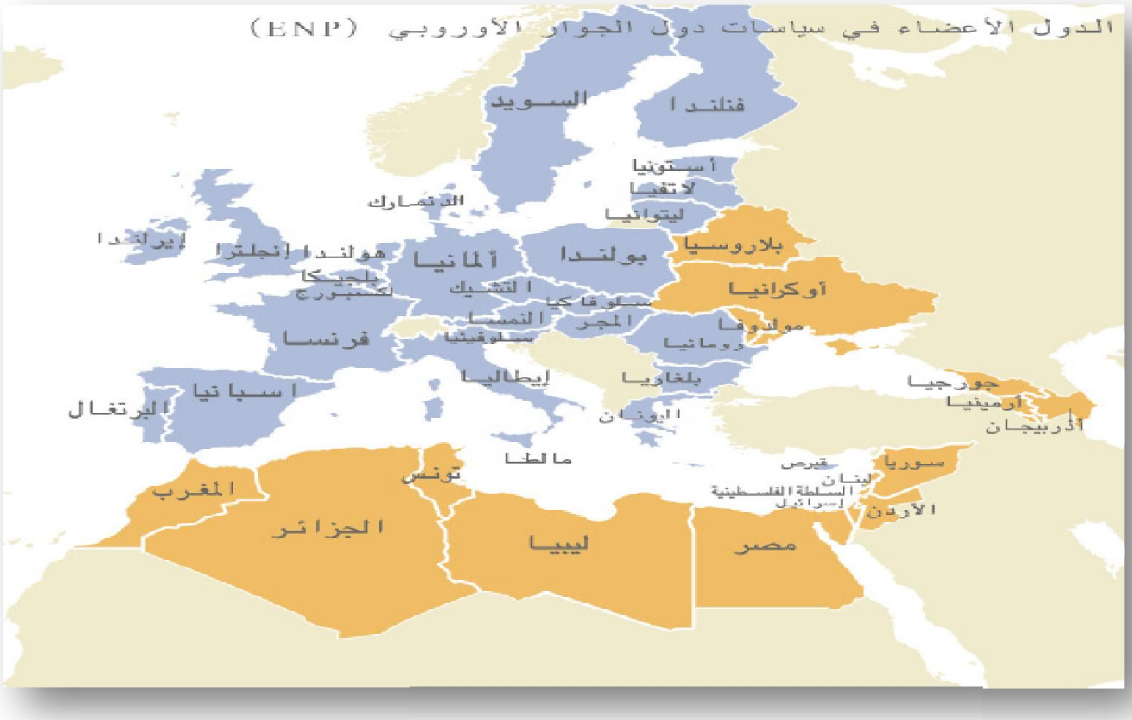

المصدر: http://www.nippon.com/ar/files/2012/08/d00001_fig02Ar1.jpg، في: (2017/04/28)

في إطار تعزيز شراكاتها الأمنية أعلنت وزارة الدفاع أن الأمين العام للوزارة اللواء "**محمد زناخري**" قد شارك بـ: "**غيماريش**" بالبرتغال في الاجتماع التاسع لوزراء الدفاع للدول الأعضاء في المبادرة "**5+5 دفاع**" الذي تُوّج بالإمضاء على بيان مشترك يدعو لتعزيز الأمن والاستقرار والسلم في حوض غرب البحر الأبيض المتوسط ولفتت الوزارة في بيان إلى أن هذا الاجتماع " الذي خُصص لتقييم حالة التعاون في إطار المبادرة "5+5 دفاع" من خلال النشاطات المجسدة، والمصادقة على

مخطط العمل لسنة 2014، خلق مستوى من التعاون المحقق في إطار المبادرة "5+5 دفاع". وقد لمّح بيان لوزارة الدفاع الفرنسية لأن هذا الاجتماع فتح النقاش حول إستراتيجية مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، ومن غير العادة أن يتباحث تجمع الخمسة زائد خمسة هذا المحور، وقال بيان الفرنسيين: إن "اللقاء سيعرف عرض استراتيجيات التعاون في إطار مجموعة 5+5 دفاع لمواجهة التحديات في الساحل[1]."

ذكر بيان وزارة الدفاع الفرنسية أن من بين اللقاءات الثنائية، على هامش الاجتماع التاسع في البرتغال، لقاء بين الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني اللواء "**محمد زناخري**" وقادر عريف، الوزير الفرنسي المكلف بقدماء المحاربين، وأضاف: إن مبادرة الدفاع 5+5 التي تجمع خمسة بلدان من شمال غرب البحر الأبيض المتوسط: إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال، وخمس دول من جنوب غرب البحر المتوسط: الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس "أصبحت المبادرة الأكثر فعالية للتعاون متعدد الأطراف من الدفاع في غرب البحر الأبيض المتوسط، وإن كل اجتماع من اجتماعاتها له طبيعة لا تتجزأ من الأمن الجماعي والاستقرار في المنطقة الأور –متوسطية[2]" من جهة أخرى تبنت الجزائر مواقف أكثر إستراتيجية ترتبط بالأمن في منطقة الساحل وإفريقيا؛ إذ أكد مفوض السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي، السيد إسماعيل شرقي، أنه يجري حاليًا على مستوى المفوضية الإفريقية التفكير في تشكيل قوة عسكرية إفريقية قادرة على التدخل بسرعة للتصدي للاعتداءات الإرهابية واسعة النطاق التي قد تُرتكب ببعض بلدان القارة.

[1]_قوي بو حنية، **المرجع السابق**.

[2]_عاطف قدادرة: **اجتماع خمسة زائد خمسة يناقش ملف الساحل**، يومية الخبر، 12 ديسمبر، 2013، ص3.

وفي إطار التعاونات الثنائية وضعت الجزائر وفرنسا ورقة طريق "طموحة "تستجيب "للإرادة المشتركة" المتمثلة في ترقية مستوى العلاقات إلى مستوى قدرات البلدين وطموحات الشعبين الجزائري والفرنسي، كما جاء في البيان المشترك الذي توج الزيارة الرسمية التي قام بها الوزير الأول الفرنسي **جان مارك أيرولت** إلى الجزائر، يوم الثلاثاء 17 ديسمبر 2013[1].

وأكد البيان، أنه قصد تحقيق الأهداف المسندة إليهما من طرف السلطات العليا الجزائرية والفرنسية واستعرض الطرفان الجوانب المتعددة للعلاقات الثنائية ووضعا خريطة طريق طموحة تستجيب للإرادة المشتركة المتمثلة في ترقية مستوى العلاقات الجزائرية–الفرنسية إلى مستوى قدرات البلدين وطموحات الشعبين الجزائري والفرنسي.

وجاء في البيان المشترك للدورة الأولى للجنة المشتركة رفيعة المستوى الجزائرية–الفرنسية المنعقدة بالجزائر أن الطرفين أكّدا على أهمية "تبني عمل صارم ومدعم" بغرض مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان "بشكل صارم"، وبالخصوص الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل. ورحب الجانبان بإطلاق مسار نواكشوط حول التعاون الأمني وجعل البناء الإفريقي من أجل السلم والأمن في المنطقة الساحلية–الصحراوية "عمليًا". وأكدا في سياق ذي صلة "دعمهما" لعمل الاتحاد الإفريقي في جمهورية إفريقيا الوسطى، وبالأخص بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية لمساندة إفريقيا الوسطى، وكذا لعملية فرنسا الموجهة لدعمها بموجب قرار مجلس الأمن من أجل إرساء الأمن وحماية السكان وتمكين عودة المساعدة الإنسانية.

[1]– وكالة الأنباء الجزائرية، **يومية الشعب**، الجزائر: الأربعاء 18 ديسمبر 2013، ص، 4.

للإشارة، فإن العلاقات الجزائرية–الفرنسية وإن بدت في ظاهرها اقتصادية وسياسية، إلا أنها تنطوي على أبعاد "جيو–أمنية" تعمّق لرؤية إستراتيجية مشتركة ذات حمولات إستخباراتية أمنية تعاونية مما يعزَّز مكانة الدولتين –الجزائر وفرنسا– في القارة الإفريقية. للعلم يوجد في الجزائر أكثر من 1000 مؤسسة استثمارية صغيرة ومتوسطة منذ سنة 2012، وقد تم في هذه الزيارة ذات البعد الاستثنائي التوقيع على 7 اتفاقيات إستراتيجية كبرى ترتبط بالشراكة الصناعية **partenariat "Industriel"**، وإنتاج الأجهزة الخاصة بالتنقيب، والطاقات المتجددة، وإنتاج السفن والبواخر والمواصلات اللاسلكية، والإنتاج الفلاحي[1] .

المبحث الثاني: دور الجزائر في مكافحة التهديدات الأمنية

نظرا للوضع المتأزم الذي تعيشه الجزائر في منطقة شمال إفريقيا، عليها أن تتأهب لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية التي تعيشها المنطقة، خاصة أن الدور المناط بالجزائر أن تلعبه لاستتباب الأمن يحتم عليها صياغة إستراتيجية شاملة كفيلة بتحقيق الأمن الوطني والإقليمي على حد سواء.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية

أ- **مفهوم المقاربة الأمنية:** يشير مفهوم المقاربة الأمنية لأية دولة على أنها: " مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة"، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه المقاربة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، وعليه فإن الاختلاف في المقاربات الأمنية هو الذي يحدد الاختلاف في طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

[1]_Inretien Avec Nicole Brico , Ministre du commerce Ixtérieur Français , avec le quotidien journal (liberté), Mercredi 18 décembre 2013, p. 11.

فالمقاربة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه (أي الأمن)، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه المقاربة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى. وبناء عليه نلاحظ أن المقاربة الأمنية ترتكز على مبادئ وخلفيات فكرية ومعطيات جيو–سياسية تتحدد من خلالها المواقف السياسية والأمنية للدول إزاء حالات الأزمات المتباينة. كما تكتسي المقاربة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويُقرِّر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين المقاربة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير المقاربة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيو–سياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية)، القريبة، المتوسطة والبعيدة[1].

ويمكن القول إن المقاربة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري

متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي.

[1]– Francis, sempa. « US National security doctrines Historically reiewed», American Diplomacy,2003 www.americandiplomacy.org (20/03/2017).

ب- محددات المقاربة الأمنية الجزائرية:

أخذت المقاربة الأمنية الجزائرية مع تسعينيات القرن الماضي بعدا براغماتيا جديدا، لكن هذا الأخير لم ينف بعض المحددات خاصة التي اكتسبتها الجزائر إبان الحرب التحريرية. تتمثل أهم محددات العقيدة الأمنية الجزائرية فيما يلي:

- **المحدد التاريخي:** يعود إلى التاريخ العريق للجزائر في نضالها ضد كافة الإمبراطوريات والدول التي احتلتها، فما من بلاد دخلت الجزائر إلا وقد خرجت منها بمقاومة، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة جعل من هذا العامل عنصرا مؤثر في عملية بناء العقيدة الأمنية الجزائرية ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي أو الخارجي على حد سواء .
- **المحدد الإيديولوجي:** وهو مرتكز أساسي للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدرا ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية، حيث أكدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963-1976-1989-2016، وهي مراجع أساسية تؤكد على أن الاشتراكية كنظام إيديولوجي هي المنهج الوحيد لتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، ولقد رسمت الاشتراكية العقيدة الأمنية للجزائر قرابة 3 عقود، غير أنه ومع أحداث 1988 والتغيرات الأمنية في البلد دفعت إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عصر ما بعد الحرب الباردة.

- **المحدد الجغرافي:** تعد الجغرافيا عاملا لهذا الأمن، فالجزائر تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع إستراتيجية متعددة الأبعاد: – البعد المغاربي – البعد المتوسطي – البعد الإفريقي، هذه الأبعاد خلقت عقيدة أمنية متنوعة حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أو مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001.

تستمد المقاربة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها.

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيو_سياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، وهذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها 5 معضلات كبرى تتمثل أساسا في[1]:

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة.
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية.
- البنى الاقتصادية الهشة "وهو ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن تصديرها للجزائر".

[1]– أمحند برقوق، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، والإستراتيجية الجزائرية، محاضرة غير منشورة 2012.

- ضعف الأداء السياسي؛ إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، ومالي والنيجر.
- انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

وهذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكدها تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته من 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، كما أنّها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة، وتشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80 بالمائة من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر[1].

إن عين الجزائر على استقرارها وهي التي خاضت حرباً عويصة إستنزافية ضد ما يسمى بالإرهاب ولمدة 10 سنوات يُسميها الجزائريون "**العُشرية السوداء**"، وعينها الثانية على التحرك الإفريقي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة والتي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الأزموي والدولاتي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري.

المطلب الثاني: المنظور الأمني الجزائري

في اطار الأزمة الأمنية التي يشهدها الساحل الإفريقي تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية. غير أن هذه السياسة

[1]_ بوحنية قوي، **استراتيجة الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، على http://www.studies.aldjazeera.net ، (2017/04/29)

الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز لما قامت به الجزائر أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستهما تجاه الساكنة الشمالية وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما؛ سيما وأن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي[1].

وقد قامت الجزائر من منطق ومبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة. كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل (لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر 1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 جانفي 1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992، لقاء تمنراست من 16 إلى أفريل 1994، لقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994، لقاء تمنراست من 27 إلى 30 جانفي 1994) وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس 1996، نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة " **تمبكتو**" حفل "**شعلة السلام**" اجتمع فيه جميع الفرقاء وأُتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع[2].

[1] _ بوحنية قوي، استراتيجة الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي، **مرجع سابق**.

[2] _حسام حمزة، "**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**"، مذكرة ماجستير العلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2011/2010، ص ص. (75-73) و(89-91).

إلا أن عدم احترام الطرفين المالي والطارقي للاتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب مجددا ولتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة؛ لوعيها بخطورة النزاع الطارقي على أمنها القومي. وعلى إثر اشتداد الصراع سنة 2006 قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** شخصيا كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية لأمنها القومي وبتهديد الذي يشكله إقليم أزواد بصفة خاصة. وقد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في جويلية 2006 تحت اسم "تحالف 23 ماي من أجل التغيير" الذي كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحاً فيه. ولتجسيد الاتفاق أنشئ مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة.

المطلب الثالث: الرؤية الإستشرافية للمقاربة الأمنية الجزائرية

أثبتت التجارب في أفغانستان والعراق والصومال، أن التدخل الأجنبي يتحالف عضويا ووظيفيا مع جماعات الجريمة المنظمة، وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا. وانطلاقا من ذلك فقد حاولت الجزائر وضع خارطة طريق بقمة مارس 2011 في الجزائر حين جمعت سبع دول إفريقية معينة بالمنطقة وحددت مبادئها الداعية إلى ضرورة تكثيف جهود التنسيق فيما بينها، دون الرضوخ لتدخلات أو ضغوطات خارجية كما حدث في قضية التدخل الفرنسي في دفع الفدية، بالإضافة إلى إيجاد آليات للتنسيق على المستوى الاستخباراتي والأمني، إلى جانب بعث المشاريع التنموية، مثل مبادرة "**النيباد**"، فحين كانت الجزائر تدافع عن " **النيباد**" طيلة 10 سنوات فهي بذلك تهدف إلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة .وتشارك

الجزائر بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية كافة الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة، بما فيها تلك المتعلقة بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (2006) ومكافحة غسيل الأموال. إن هذه الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف ساعدت في تعزيز رغبة جميع الدول لاجتثاث هذا الخطر العابر للقوميات.

وفي الواقع فإن هذا التعاون الدولي أفاد كلا الطرفين فقد وفر للجزائر ما يلزم من الخبرة الفنية لتحسين أساليب مكافحة التمرد[1].

كما أن الواقع أضفي الصفة الشرعية على حرب الجزائر في مكافحة ما بات يعرف بالإرهاب التي أضعفت كلا من الدولة والمجتمع. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد ساعدتها هذه الجهود في الحصول على المعلومات الاستخباراتية اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة في جميع أنحاء العالم، إذ يشترك الإرهاب الدولي في القناعات والتكتيكات والأهداف. ولذا، فإن تفكيك تنظيم القاعدة بوصفه شبكة غامضة ومبهمة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضعاف مختلف مجموعاته والتشكيك في مرتكزاته العقائدية. وفي الواقع، فإن هزيمة التنظيمات المسلحة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل وصولا إلى أوروبا لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق دعم الجهود المحلية والإقليمية.

إن التحرك الجزائري يبدو محكوما باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار، ولا يزال هذا المبدأ مقدساً في نظر الجزائر، بل إن أحد أسباب توتر العلاقة مع نظام العقيد الراحل القذافي خلال منتصف العقد الماضي كان تدخله من أجل تشجيع التمرد على النظام القائم في مالي، وقد توجست الجزائر من دعوة القذافي سكان الصحراء إلى إنشاء دولة خاصة بهم، واعتبرت هذه الدعوة

[1]_بوحنية قوي، **المرجع السابق**.

تحريضا على التمرد والفوضى حيث يتوزع الطوارق على عدة دول في المنطقة غير أنهم لم يسعوا في السابق إلى بناء دولتهم المستقلة، كما أن أوضاعهم متباينة من دولة إلى أخرى[1].

[1]-بوحنية قوي، **المرجع السابق**..

خلاصة الفصل:

تقع الجزائر في محور أزمات إقليمي على كل حدودها مع دول الجوار: شرقا، غربا، شمالا وجنوبا، وضمان الأمن القومي الجزائري لا يتحقق إلا بتحقيق الأمن على مستوى الدوائر الجيوأمنية للجزائر: الدائرة المغاربية والمتوسطية ودائرة الساحل الإفريقي، وبناء على هذا فالجزائر تسعى لبناء استراتيجيات أمنية فردية وثنائية بالتنسيق مع دول المنطقة لمكافحة التهديدات الأمنية العابرة للحدود خاصة ما فرزته ثورات ما يسمى بالربيع العربي كالإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها... دون التخلي على مبادئ سياستها الخارجية الخاصة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبادئها الدستورية المتعلقة بعدم محاربة الجيش الوطني خارج الحدود.. وتكتفي الجزائر بالعمل الدبلوماسي وإيجاد الحلول السلمية لاستتباب الأمن في المنطقة كفاعل ضروري وأساسي في العملية الأمنية.

الفصل الثالث

الأداء الدبلوماسي الجزائري لمواجهة الأزمات الأمنية الإقليمية

تمهيد

سارت الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال بوتيرة تصاعدية في تفاعلاتها مع مختلف القضايا ذات الاهتمام على مستوى الساحة السياسية الدولية، خاصة منها تلك القضايا ذات البعد الإفريقي وذلك انطلاقا من جملة المبادئ المتفق عليه في السياسة الخارجية الجزائرية التي تبلور منذ الاستقلال، حيث حظيت مسائل التحرر وتقرير المصير بحصة الأسد من مجمل جهود الخارجية الجزائرية.

إن الخبرة الجزائرية في المجال الدبلوماسي جعلها تلعب أدوار متقدمة على مستوى مؤسسات المجتمع الدولي والإفريقي على وجه الخصوص، غير أن هذا المنحى التصاعدي أخذ في الانحصار التدريجي والضمور حيث كانت آخر محطاتها هو نجاح الوساطة الجزائرية في عقد اتفاق السلام بين **إريتريا** و**أثيوبيا**، ما فسح المجال أمام منافسين إقليميين لمحاولة ملأ هذا الفراغ الذي تولد عن الانكفاء الملحوظ للجزائر على شأنها الداخلي وبالأخص في جوارها الإقليمي.

غير أن التقلبات الأخيرة المصاحبة لموجات العنف والتغيير السياسي للأنظمة العاتية في كل من تونس وليبيا والانقلاب في مالي، في إطار حراك أزموي مس مختلف دول الوطن العربي، وما أنجر عنه من تهديدات مباشرة وغير مباشرة للأمن الوطني الجزائر، فرض على صانع القرار الجزائري اتخاذ إجراءات وقائية عبر إعادة تنشيط عجلة الدبلوماسية وإطلاق مبادرات ومقترحات لتدارك ما فات ومحاولة التحكم الأفضل في ما يمكن أن يحدث في المستقبل وفق مقاربة تمكنها من حفظ أمنها الوطني من خلالها أمنها الإقليمي.

وسنحاول من خلال هذا الفصل الكشف عن أهم مساعي الجزائر الدبلوماسية والأمنية التي تبنتها بإشراك مختلف الأطراف الفاعلة في دول الجوار عبر مجموعة من التحركات الكثيفة والنشطة.

المبحث الأول: تداعيات الحراك الأزموي الإقليمي على الأمن الجزائر

عرف الأمن الجزائري مع اندلاع الأزمات السياسية التي أدت بانهيار الأنظمة الحاكم في عدة دول على طول جوارها الإقليمي **(تونس، مالي، ليبيا)** العديد من التقلبات الأمنية صاحبها استفحال مجموعة من التهديدات والمخاطر على غرار ظواهر الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، والانتشار الكثيف للأسلحة على اختلاف أنواعها، مما حتم بالقائمين على الدبلوماسية الجزائرية ضرورة اتخاذ مجموعة من الخطوات والإجراءات السريعة لمعالجة هذه التهديدات التي أفرزها الفراغ السياسي في الدول الآنفة الذكر، وهذا قصد توفير المناخ الملائم لصيانة أمنها الوطني عبر مبادرات دبلوماسية نشطة بهدف التأمين المحكم لحدودها وفق منظور إستراتيجي لبناء أمن إقليمي متجانس[1].

المطلب الأول: تأثير التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري

لعل الأزمات المندلعة مؤخرا في كل من دول الساحل والجنوب الشرقي، تعد نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية؛ كل ذلك حوّل هذه الدول إلى دول فاشلة بالمنظور الأمني، وتجلى فشل هذه الأخيرة في انهيار مؤسساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، لذلك أصبح المشهد العام للبيئة الأمنية في هذه الدول المنهارة يحوي العديد من التهديدات والمخاطر لعلّ أبرزها تنامي

[1] _كرد الواد مصطفى، **استراتجية الجزائر في التعامل مع التهديدات الأمنية الناجمة عن أزمات دول الجوار**، صوت سطيف، في: https://sawtsetif.com/v/660/ (2017/05/10).

التهديد الإرهابي، وتجارة السلاح، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى التهريب بجميع أنواعه.

أمام هذه الهشاشة الأمنية غير المسبوقة في دول ما يعرف بقوس الأزمات، وفي ظلّ تقاسم الجزائر للمكوّنات الطبيعية والبشرية التي يتميز بها إقليمها الحدودي الصحراوي مع العديد من دول الجوار الجنوبي. لم تنتظر القيادة الجزائرية طويلاً وأعادت النظر في إستراتيجيتها بما يتوافق مع طبيعة وشدة هذه التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

تبرز معالم الإستراتيجية الجزائرية الجديدة بدرجة أولى في إعادة تحيين قائمة التهديدات الأمنية المتفشية في دول الحزام الأمني الجنوبي، وفي المقام الثاني أعادت السلطات الجزائرية النّظر في أدوات ووسائل التعامل مع هذه التهديدات الأمنية الجديدة، وتعتمد الإستراتيجية الجديدة على أبعاد صلبة وأخرى لينة فشقّها الصّلب، يقوم على إحاطة الحدود الجزائرية الجنوبية بدرع أمني ذو جاهزية عالية للتعامل السريع مع مختلف التهديدات الأمنية الصلبة التي تحاول اختراق الداخل الجزائري؛ أما الشقّ اللين للإستراتيجية فيقوم على مقاربة الحوار والحل السياسي للأزمات المندلعة في هذه الدول، وذلك في إطار دبلوماسية السلام النشطة التي تنتهجها الجزائر في سياستها الخارجية[1].

وعليه فالتحوّل الجديد في الإستراتيجية الجزائرية للتعامل مع الأزمات يضبطه المبدأ الدستوري القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو المبدأ الذي يتوافق مع الالتزامات الدولية التي وقّعتها الدولة الجزائرية بعد انضمامها إلى كل من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، واتفاقية الاتحاد الإفريقي، وميثاق الجامعة العربية.

[1] _كرد الواد مصطفى، **مرجع نفسه**.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في الفضاء الأورو- المتوسطي ودورها في تطوير المنظور الجزائري للأمن

نشير في البداية إلى أنه في الفترة التي أعقبت الاستقلال لم تهتم الجزائر بأمنها في منطقة المتوسط، رغم أن الحوار الأورو- عربي قد بدأ في مرحلة مبكرة على إثر الحرب العربية الإسرائيلية لعام 1973 بحيث كانت للمجموعة الأوروبية حينها مواقف معتدلة مقارنة بالموقف الأمريكي.

حيث انشغلت الجزائر بعد الاستقلال في مشاكلها الحدودية وهو ما أثر بصورة كبيرة في عقيدتها الأمنية ودوائر اهتمام سياستها الخارجية. لكن التحول في طبيعة التهديدات مع نهاية الحرب الباردة جعل من البعد المتوسطي للأمن الجزائري موضوعاً محوريًّا وذلك نتيجة التهديدات والمخاطر المشتركة بين الضفتين، وهذا بالنظر إلى انكشاف الجزائر أمنيًّا على جانبين: العمق الإفريقي جنوبًا وأوروبا شمالًا.

إن هذا الانكشاف الأمني للجزائر اليوم لم يعد مرتبطًا بالحدود الضيقة وحدها، بل صار مرتبطًا بأمن الجالية والأمن الهوياتي والأمن المجتمعي ككل[1].

كما أن الانكشاف في عصر العولمة ينطوي على بعد اقتصادي أيضا، بحيث أن ثلثي المبادلات التجارية يتم مع الاتحاد الأوروبي مما يسبب عبء الواردات القادمة من شمال المتوسط والتي تخل بالميزان التجاري الجزائري. على الصعيد الطاقوي، تعد الجزائر الممول الثاني لأوروبا

[1] _ صالح زياني، «**تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**». مجلة الفكر. عدد: 05، د. س. ن، ص ص. 294-295.

بالغاز الطبيعي، يضاف إلى ذلك أن ارتباط التحولات بالعولمة قد جعل منها تحديًا حقيقيا، خاصة مع اتساع حدود ظاهرة الإرهاب مثلا وتحالفها العضوي والعملياتي مع أشكال الجريمة المنظمة[1].

وهو ما عمق الهاجس الأمني تحديدًا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بحيث أصبحت دول شمال المتوسط تتخوف من انتقال الإرهاب إليها عن طريق الهجرة[2].

جاء في كلمة لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمعهد دراسة السياسة الخارجية بميلانو عام 1999 ما يلي:

"**موازاة مع عولمة الفرص المتاحة، هناك عولمة للمصاعب مثل تجارة المخدرات، والاتجار بالموت بجميع أشكاله، والانتشار الواسع للأوبئة. وإنه لمن الصعب جدا إيجاد حلول لمثل هذه المشاكل داخل الحدود الوطنية الضيقة**"[3].

فالتهديدات الجديدة قد فرضت على الجزائر إعادة تشكيل عقيدتها الأمنية، من خلال الاستثمار في فرص التعاون والتنسيق الأمنيين مع الضفة الشمالية للمتوسط[4].

وتعتبر الجزائر الدولة المفتاح في المجال الأمني، وهي شريك استثنائي في مكافحة الإرهاب. وقد دخلت منعرجًا هاما في إطار إستراتيجية المفهوم العسكري لحلف الناتو للدفاع ضد

---

[1] _ صالح زياني، **المرجع نفسه**، ص.293.

[2] _هشام صاغور، **السياسة الخارجية الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط**، (الإسكندرية: 2010: مكتبة الوفاء)، ص، ص. 229، 273.

[3] _عمارية عمروس، «**دور القيادة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة**». مذكرة ماستر غير منشورة، مقدمة لقسم الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جانفي: 2014، ص. 56.

[4] _صالح زياني، **المرجع نفسه**، ص. 295.

الإرهاب الدولي في نوفمبر 2001، نلك مناورات مشتركة بين القوات الجزائرية وقوات الحلف ومشاركة جدية في مبادرة الحلف التي عرفت بعملية المسعى النشيط لمحاربة الإرهاب[1].

ونشير إلى أن الجزائر دخلت الحوار(الأورو–متوسطي) سنة 1998 وانضمت رسميًّا في 2004 بعد أن طالبت بتقديم فحوى القيمة المضافة لهذا الحوار ولمشاركتها فيه.

في المقابل، لا يزال المفهوم العسكري التقليدي للأمن حاضرًا في العقيدة الجزائرية، وبما أن انكشافها حدودي بالدرجة الأولى فهي تولي اهتماما كبيرًا لتأمين الحدود الوطنية، ودليل تلك النفقات العسكرية المرتفعة إذ بلغت ميزانية وزارة الدفاع الوطني في العامين الأخيرين أكثر من 13 مليار دولار.

بالتالي يعتبر تأمين الحدود ركيزة هامة في العقيدة الأمنية الجزائرية التي تأثرت بشكل كبير بمشكلات الحدود بعد الاستقلال مباشرة (التهديد الأمني القادم من الجوار المغربي)، بالتالي فالاستمرار في تبني المنظور التقليدي نتيجة حتمية وطبيعية وتتماشى جنبًا إلى جنب مع المنظور الجديد للأمن[2].

لقد كانت هذه بعض النقاط الوجيزة حول جانب من التحولات الإقليمية الجديدة للأمن الجزائري في المتوسط، هذه التحولات التي ارتبطت بطبيعة ومستوى ومصدر التهديدات، بالتالي جعلت الضفتين تؤمنان بقوة بضرورة التعاون والشراكة لمواجهتها.

---

[1] _ عمارية عمروس، **المرجع نفسه**، ص. ص. 70–71.

[2] _ عمارية عمروس، **قراءة أمنية في طبيعة التهديدات الجديدة بمنطقة المتوسط وأثرها في الرؤية الإستراتيجية للجزائر**، في: http://www.sassapost.com (2017/05/15).

المطلب الثالث: انعكاسات التهديدات القادمة من دول الجوار على الأمن الإقليمي الجزائري

مع التحولات التي جاء بها الربيع العربي زادت حدة وخطورة التهديدات الإقليمية، ولأول مرة منذ حرب الرمال 1963 أصبح الأمن القومي الجزائري مهددا من الخارج، وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وعلى مستوى كل الحدود تقريبا، وبنسب متفاوتة، خاصة في ظل تأزم وتفاقم الأوضاع الأمنية في دول الجوار، والذي يرجع لعاملين الأول الفشل الدولاتي في دول الساحل الإفريقي والثاني سقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس وليبيا ومصر، وما ترتب عن ذلك من آثار جدّ سلبية على الأمن الوطني في الجزائر، وفي ظل تعقد الأمور وتداخلها بزيادة حدة انتشار السلاح والتطرف الديني، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، والأخطر من ذلك هو تحالف الجريمة المنظمة مع الإرهاب (تهديدات صلبة) لتنويع مصادر تمويله[1].

ثم ما أثبته الوقائع في منطقة الساحل بخصوص إرهابيي المنطقة الذين كانوا يقومون بتهريب السجائر والوقود من وإلى الجزائر أنه قد تطور نشاطهم إلى تهريب المخدرات الصلبة والسلاح، وهذا التحول في النشاط التجاري غير شرعي يرجع إلى الربح الكبير الذي يتم تحقيقه خاصة في عمليات الاختطاف مقابل الفدية، وبما أن أمن الجزائر أصبح مُهدَد من طرف مصادر توجد في دول الجوار، أدركت الدولة أن أمنها واستقرارها لا يتحقق بمجرد تأمين إقليمها الجغرافي بل يتعدى إلى الفضاءات الجيو–سياسية القريبة منها وحتى البعيدة، بسبب تنامي الفواعل غير الدولاتية في الحركيات الأمنية، إذ لم يعد البعد الجغرافي عن التهديد يضمن الحماية المطلوبة للأمن، وأصبح من غير الممكن تحقيق أمن قومي بالنسبة للدول دون ضمان حدٍ أدنى من

[1] _ عاصي عبد القادر وعبدلي عبد القادر، "تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر"، في: http://hdl.handle.net/123456789/591، (2017/05/03).

الاستقرار والتوازن الجيو- سياسيين في الأقاليم والدول المجاورة لها، لذلك تطلب الأمر التعاون والتنسيق بين قيادات الأركان للحفاظ على الأمن المشترك ولكن في ظل فشل وهشاشة دول الجوار الإقليمي، خاصة على مستوى الحدود الصحراوية مع دول الساحل الإفريقي التي تعاني من تفاعلات أمنية حساسة، وبذلك وجدت الجزائر نفسها في مأزق أمني كبير، لأنه حتى ولو تم تحقق التعاون في مجال مكافحة التهديدات في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع، ويرجع ذلك إلى ضعف المنظومة المؤسساتية وانعدام أو محدودية القدرات المالية والعسكرية لدول الساحل الإفريقي، وهذا ما يجعل الجزائر تتحمل تكلفة أمنها وأمن جيرانها! عن طريق تقديم مساعدات لهذه الدول، مما يزيد من أعباء التصدي للتهديدات والأخطار المحتملة ومن الناحية الاقتصادية هذه الدول أصبحت عبئ على ميزانية الجزائر من حيث تدفق اللاجئين والتهريب، ونظرا لشساعة مساحة الجزائر وطول حدودها الذي يبلغ **6343 كلم**، من غير الممكن ضبط كل حدود التراب الوطني وكأن المستعمر تفطن لذلك بوضع خطي شال وموريس على طول الحدود الغربية والشرقية (أسلاك شائكة ومكهربة ومنطقة ملغمة)، فحسب تقرير أمريكي الجزائر أنفقت حوالي 2 مليار دولار لحماية أمنها منذ بداية الحرب في ليبيا، وهي الآن تتفاوض مع روسيا لشراء (30) طائرة بدون طيار لمراقبة وحماية حدودها والأرقام مرشحة للارتفاع بسبب فشل دول الجوار(ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا) وسيطرة الجريمة المنظمة على دول الساحل الصحراوي وتحالفها مع الإرهاب(تهديدات صلبة)، والارتفاع الكبير لظاهرة تهريب المخدرات على مستوى الحدود الغربية (الكميات الكبيرة المحجوزة جعلت الخبراء يدقون ناقوس الخطر)، والهجوم الإرهابي على قاعدة الغاز(2013) الذي أثبت مدى سهولة الاختراق الأمني للحدود، بتهديده قطاع

استراتيجي وحيوي.[1] وهو ما تطلب إعادة وضع إستراتيجية أمنية موسعة تتماشى مع ديناميكية التهديدات، التي عرفت تطورا كبيراً وسريعاً، بسبب الانفلات الأمني في ليبيا، وعدم قدرة السلطات الليبية على التحكم في أسلحة الثوار، حيث أن التمرد والانفصال في مالي مصدره السلاح الليبي الذي كان بحوزة الطوارق الذين حاربوا إلى جانب **العقيد القذافي**، بالإضافة إلى التجارة غير الشرعية للسلاح في الساحل، وهو ما هدد الوحدة الترابية لدولة مالي والجزائر والنيجر وبوركينافاسو وموريتانيا والسنغال، وما زاد من خطورة التهديد هو دخول الطرف الثالث في المعادلة الأمنية والذي يتمثل في المؤامرة والتدخل الأجنبي، حيث تم الاستثمار في الصراع الاثني والقبلي والديني لافتعال أزمة بين الطوارق ودول المنطقة، وما الحرب التي قادتها فرنسا في مالي إلا بداية لمشاريع تقسيم لدول معينة والسيطرة على ثرواتها الطبيعية، وما انفصال جنوب السودان إلا دليل على ذلك، وهو ما يطرح عدة تساؤلات تتعلق بالنفوذ الجيو–إستراتيجي للأمن الوطني وراء الحدود، خاصة وأن الدبلوماسية الجزائرية تصدت لمدة طويلة للتدخل الأجنبي في دول الجوار، ولكن التطورات الإقليمية الأخيرة التي عرفتها ليبيا ودول الساحل، أثبت مدى تراجع الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة، حتى الاتفاقيات الموقعة بوساطة جزائرية بين مالي والطوارق لم يتم احترامها، أو تم التراجع عنها بسبب عدم مسؤولية وجدية طرفي النزاع، والتدخل الأجنبي، الذي لعب كل الأوراق السياسية لأجل تحييد الدور المحوري للجزائر، عن طريق محاولة توريطها في مستنقع الساحل، وفي حرب ليست حربها والهدف الأساسي من ذلك هو الضغط على الحكومة الجزائرية لكي تتخلى عن مبادئ تبنتها في سياستها الخارجية منذ الاستقلال، هذه المبادئ التي أصبحت تعرقل وتضر المصالح الأمريكية

[1] - **المرجع نفسه**.

والفرنسية والإسرائيلية والمغربية، خاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير، ودعم الشعوب المكافحة ورفض تواجد القواعد العسكرية على التراب الوطني.

المبحث الثاني: موقف الجزائر من الأزمات الأمنية الإقليمية لدول الجوار

شهد الجوار الإقليمي للجزائر في السنوات القليلة الماضية وتزامناً مع ما بات يعرف إعلامياً بثورات الربيع العربي العديد من الأزمات الأمنية في معظم الدول المتاخمة لحدودها خاصةً في كل من تونس، مالي، وليبيا، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الموقف الجزائر الدبلوماسي وحتى الأمني من هذه الأزمات.

المطلب الأول: موقف الجزائر من الأزمة التونسية

1/ قراءة في طبيعة الحراك التونسي:

شهدت تونس ثورة شعبية مطلع عام 2011 أدت بإسقاط حكم الرئيس التونسي "**زين العابدين بن علي** "الذي استمر مدة 23 عاما، علامة فارقة وبداية مرحلة تاريخية جديدة في العالم العربي حيث فجرت هذه الشعوب الطاقة الكامنة التي كانت تغذيها القواسم المشتركة من التسلط وحكم الحزب الواحد والتوزيع غير العادل للثروات بالإضافة لتمركزها في يد فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال.

يمكن فهم الثورة في تونس عن طريق مفهوم الثورة عند "**هوبزباوم**" **(Eric Hobsbawm)**: الذي وصفها بالتحول في بنية المجتمع وأشار إلى أربعة عناصر من شأنها أن تستدعي الاهتمام عند الحديث عن الثورة وهي[1]:

[1]- عزمي بشارة "زمن الثورات وسرعة الضوء وتونسة العرب"، **الجزيرة نت**، في:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/1/24/، (2017/03/20).

- **الخصوصية:** حيث ركز **هوبزباوم** على أن لكل ثورة خصوصيتها من حيث الزمان والمكان وليس هناك تشابه أو تطابق بين ثورتين، فلكل بلد خصوصيته من التركيبة الديمغرافية والطبيعة الجغرافية والبشرية، فتونس تختلف بتركيبتها الديمغرافية وطبيعتها الجغرافية عن الشعوب المجاورة كما أن لها خصوصيات تجعلها تختلف عن الآخرين.
- **النصر:** ويشير لنا **هوبزباوم** هنا أن انتصار الفكر الرأسمالي على الفكر الاقتصادي الإقطاعي يقصد هنا الحديث عن غلبة منظومة قيمية عربية بكافة جوانبها على منظومة قيمية قديمة والحالة العربية في حدوث حالة القطيعة بين منظومتين تختلفان عن بعضهما البعض بصورة كاملة.
- **البعد الجغرافي للثورة:** يشير **هوبزباوم** هنا إلى تأثير هذا البعد في مناطق دول الجوار في صيرورة التحول، حيث يبرز لنا هذا البعد جلية انتقال الثورة من دولة إلى أخرى. نظرا إلى التقارب الجغرافي وحدة الدين واللغة والتاريخ المشترك وإلى تقارب الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والثورة التونسية تفهم من هذا السياق.
- **التراكمية:** يرجع **هوبزباوم** تفجر الثورة إلى عدة عوامل متراكمة عبر عدد من السنين أحدثت ضغطاً على القاعدة فولدت الانفجار الذي يجسد حالة الثورة، والثورة التونسية هي نتاج تراكم عوامل الضغط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على القاعدة الشعبية مما أدى إلى تفجر الثورة التونسية[1].

[1] _ عزمي بشارة، **المرجع السابق**.

2/ رؤية الجزائر للأزمة التونسية:

حسب التصريحات التي قدمها السفير الجزائري بتونس حول الأزمة التونسية حيث وضح أن موقف الدولة الجزائرية المتمثل في عدم التدخل في الشؤون التونسية وعلى التونسيين حل مشاكلهم كما أن الجزائر مهتمة ومضطلعة بما يدور في دول الجوار، كما نفى السفير أن ما تقدمه الجزائر وساطة موضحا " **هي ليست وساطة هي عناية واهتمام وحرص على متابعة الأوضاع في تونس ولقاءات تعقد مع شخصيات سياسية والوساطة لما يكون هناك برنامج أو خريطة طريق تتم مناقشتها أو تقريب وجهات النظر حولها، والجزائر لم تقدم خارطة طريق للفرقاء حول ذلك**".[1] ويوضح أن ما يقوم به من مهام قائم بتوجيهات من الرئيس الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**".

إن رؤية الجزائر للأزمة التونسية نستطيع تلخيصها في ما يلي:

- من خلال القراءة الأولية لإفرازات ما بعد سقوط النظام في تونس برزت مجموعة من الظواهر السلبية في هذه المرحلة الانتقالية ويتعلق معظمها بالتفاعلات السياسية بين التيارات المتنافسة حينها، لكن الرؤية الجزائرية كانت تقف مع خيار عدم حل المجلس التأسيسي والحكومة والدفع قدما بالمسار الانتقالي نحو الانتخابات لتحقيق استقرار للمؤسسات وللدولة عموما.[2]

[1]– تصريح السفير الجزائري بتونس السيد عبد القادر حجار جريدتي الشروق والخبر، الصادرة بتاريخ: 16 سبتمبر 2013 .

[2] _ عباس فرحات، "مقاربة الجزائر للأزمة التونسية – محاولة للفهم"، **معهد الهوقار**، في: http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3717:2013-09-21-16-36-19&catid=180:abbas-ferhat&Itemid=35، (2017/04/29).

- تونس شريك استراتيجي على كل الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية، لا يمكن للجزائر تعريضها للاهتزازات حيث أن ذلك سيعرضها بدورها لعدم الاستقرار.
- زيارة كل من "**راشد الغنوشي**" و"**الباجي القايد السبسي**" إلى الجزائر رسالة موجهة للداخل والخارج بأن الخارطة السياسية لتونس يتجاذبها قطبان تصطف في نطاقهما بقية الأطراف الأخرى حركة النهضة ونداء تونس وبالتالي فالإسلاميون قوة سياسية لا يمكن تجاوزها في أي استحقاقات مقبلة تدفعها إلى الصدارة.

وهناك قناعة راسخة لدى صناع القرار في الجارتين بأن استقرار تونس لصالح الجزائر واستقرار الجزائر قوة لتونس[1]. ومن خلال الزيارة الأولى لرئيس الحكومة الجديد "**يوسف الشاهد**" نحو الجزائر تستوضح لنا دقة الوضع الذي تعيشه المنطقة، حيث رسمت أهدافها في: التعاون الأمني والمخابراتي لمحاربة الإرهاب، تنمية المناطق الحدودية التعاون الاقتصادي المشترك، توحيد الرؤية والمنهج في المنهج الليبي، عدم الدخول في أي حلف مضاد لأحد الطرفين، وأخيراً التشاور وتبادل المعلومات بين الحزبين الحاكمين باعتبار كونهما يعيشان موجة انشقاقات، هذا من شأنه أن يعزز العلاقات بين البلدين أكثر والرقي أكثر بالعلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين .

المطلب الثاني: موقف الجزائر من الأزمة المالية

1/ قراءة جزائرية للأزمة المالية:

انطلاقا من مقولة أن " **الثروة تخلق الثورة** "وعندما نجسد هذه المقولة على ما يجري في الساحل الإفريقي، نجدها تنطبق تماما على ما حدث في مالي فتوزيع الثروة أصبح يزعزع أنظمة دول في

[1] _ عباس فرحات، **المرجع نفسه.**

إفريقيا بالإضافة إلى تطبيق سياسات التهميش والتجويع وتعمق مظاهر التخلف تأثير عوامل مناخية كالجفاف وزيادة الظلم والاضطهاد والإهمال وتفضيل جهة على أخرى من المؤكد جدا أن تهتز مالي وتؤثر على المنطقة ككل، فالسلطة في مالي لم ترعي هذا إلا عندما أصبحت المنطقة توصف بأنها " أفغانستان ثانية "[1].

إن الجوهر الأساسي في الأزمة المالية هو أزمة هوية التي تؤدي كل مرة إلى صراعات داخلية وهذا ما يعطل في بناء دولة في المنطقة، زيادة على ذلك ضعف الاندماج الناجم عن التخطيط العشوائي للحدود إبان الحقبة الاستعمارية، كما أن أسباب هذه الأزمة ترجع إلى السياسات التي طبقها النظام في مالي كسياسة القمع والتجويع، تهميش قبائل الطوارق لأزود من 30 سنة وعزلهم من التمثيل الإداري والسياسي، ممارسة البيروقراطية بكل أنواعها في الإدارات ضد الطوارق هشاشة البنى الاقتصادية وغياب برامج التنمية في الشمال، التعامل حسب الانتماء (العامل الإثني) مما خلق معارضة دائمة بعدم القبول الطوارق للسود، فرض ثقافة أجنبية في المجتمع وطمس الثقافة الطارقية هذا ما رفضه الطوارق خاصة بما يتعلق بعاداتهم وتقاليدهم لقد دفعت هذه المعطيات الجزائر إلى العمل في محاولة لتغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب خصوصا مع تنامي تهريب الأسلحة والنسيج الملغم الآتي من مالي والقابل للانفجار في أي وقت وما سينجم عنه من نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري، ولا سيما مشكلة الطوارق الذين يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرون بصفة كثيرة في كل من الهقار، جانت، تمنراست، وأدرار.

[1]– سمية حذفاني، **التعدد الاثني في مالي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري–دراسة حالة الأقلية التارقية 1963–2014**،مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إقليمية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 86.

إذ أن أي إثارة أو خطأ ضد الطوراق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الإفريقي من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر، والذين تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة والتناسب وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن في المنطقة عموم أو على الجزائر خصوصا.

2/ هندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمـــــــة في مالي:

كانت أولى الضربات التي تلقتها الجزائر بعد تعقد الوضع المتأزم في مالي هو اقتحام قنصليتها في مدينة غاو، واختطاف دبلوماسييها العاملين فيها، ولم يتوقف الأمر هنا فقط، بل بدأ الخطر يقترب شيئاً فشيئاً بعد إعلان متمردو الحركات الأزوادية المنضوون تحت لواء الحركة الوطنية لتحرير الأزواد في شمال مالي باستقلال إقليم أزواد سنة 2012، لتكون منطلق بناء "**دولة شمال مالي**".[1]

خريطة رقم (04): خريطة توضح الصراع بمالي بشكل عام.

المصدر: فريدوم أنوها، "**التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة**"، على: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html

[1] _ محمد الأمين بن عائشة، **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي**، نقلا عن الخبير في الشؤون المغاربية مصطفى سايج لـ البلاد: **إستقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر** "حاورته فريال، م.10 جويلية في:http://www.djazairess.com/elbilad

ويرجع العقيد السابق في الجيش الوطني الجزائري **محمد شفيق مصباح** أن ما يجري في منطقة الساحل الإفريقي، الذي بات مسرحا لأعمال استخباراتية لدول كبرى، تسعى إلى إعادة رسم معالم الخريطة السياسية في المنطقة، وذلك بما يتماشى مع قواها وما يخدم مصالحها، واصفاً إياها بمشروعات غربية، ذات أبعاد إستراتيجية تعمل من أجل تفتيت المنطقة، وبناء كيان جديد كقاعدة عسكرية تحت ما يسمى بمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، وإنشاء حاجز متقدم لمنع الأفارقة القادمين من دول جنوب الساحل للوصول إلى الأراضي الأوروبية، عن طريق الهجرة الغير الشرعية[1].

بالإضافة إلى استغلال ثروات المنطقة الطبيعية والمنجمية والطاقوية وقطع الطريق أمام المد الصيني في إفريقيا، معتبراً إياه ضربا لإستقرار والأمن الوطني الجزائري الذي يجمعه امتداد طبيعي وبشري في منطقة الساحل الإفريقي، وعلى غرار ما يحدث من تقسيمات في المنطقة هو استهداف للجزائر، عن طريق إقامة دولة الطوارق في مناطق الطاسيلي والهقار، وهذا ما يعكس نظرة الجزائر للمنطقة من خلال السعي والعمل على الانسجام البشري والوحدة في منطقة الساحل لتكون دولة منسجمة الأطراف[2].

بعد تطور الوضع في شمال مالي وأصبحت المنطقة مسرحا للجماعات الإرهابية وبدأت الاتهامات هنا وهناك خاصة فيما يخص الجماعات الأزوادية وارتباطها بجماعات إرهابية تمارس نشاطات مسلحة في المنطقة وتصنيف هذه الأخيرة بأنها تنظيمات طارقية مسلحة وحركات تمردية وليس إرهابية من قبل موسوعة الإرهاب والإجرام المنظم، صرح زعيم الفصائل الأزواد **إبراهيم أغ**

[1]- محمد شفيق مصباح لـ: "الشروق،"**ما يحدث في مالي إستهداف مباشر للجزائر**"، الشروق اليومي، على: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/126405.html، (2017/05/18).

[2] – محمد شفيق مصباح، **مرجع سابق**.

باهانغا بما يلي" **إننا لسنا من القاعدة ولا نتعاطف معها لأننا أصحاب قضية، والحكومة الجزائرية تدرك ذلك تماما، وقد اتفقنا معها... على تعقب وتتبع أية جماعة للقاعدة في منطقتنا وأننا لن نسمح باستغلال منطقتنا في أعمال إرهابية**[1].

تتعامل الجزائر وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا من الحسابات الخارجية وصراع الإرادات مع أطراف النزاع في مالي وخصوصا فرنسا، إذ أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي من دون أي تدخل أجنبي، وهي تعد أي تدخل أجنبي تهديداً للأمن والاستقرار في الجزائر.

كما تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، مع التأكيد ضرورة الحل السلمي لدى الجزائر.

لقد لعبت الجزائر دورا مهما في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وقناعة الولايات المتحدة بالخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس والجريمة المنظمة حيث كتب ضابط سابق في التجسس المضاد في وكالة الأمن القومي عن جهاز الاستخبارات الجزائري "**يمكن القول إنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعالية في العالم، عندما يتعلق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة** [2]". وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، نص الاتفاق على تنظيم منتدى **كيدال** حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار، مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات

[1]– منصور لخضاري، "**السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين – التحديات**"، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص. 58.

2_منصور لخضاري، **مرجع سابق**. 264.

المحلية، ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية، وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة الأهالي الرحل والقضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية داخل البلاد بين **كيدال** وبين المناطق الجزائرية المتاخمة[1].

بيد أن تطبيق البنود السابقة شهد خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع في 20 فيفري 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق: الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق جويلية، الثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم; أمّا الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي "**كيدال، تمبكتو وغاو**" وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و24 مارس 2008. ولم يؤد هذا الاتفاق إلى نتيجة تشدد الاقتتال مجددا بين الطرفين في نفس شهر مارس 2008 فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام (من 24 إلى 27 جويلية 2008) وتُوجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود، وحرصا على تنفيذ هذه البنود، تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من نحو مائتي عضو من الطرفين بالتساوي[2].

[1] _بوحنية قوي، استراتيجة الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي، **مرجع سابق**.

[2] – حسام حمزة، **مرجع سابق**. ص. 64.

إن الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها لماكنة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار وإطفاء النزاعات بالدول المجاورة إلا أن هشاشة البناء السياسي وشساعة مناطق الصراع صعَّب من مهمة الجزائر في تطويق واحتواء الاقتتالات المستمرة.

تشترك دول المغرب العربي وإفريقيا في كونها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والأوربي، وفي ظل غياب إستراتيجية أمنية موحدة صار كثير من الباحثين يرون أن الدول المغاربية تتحدث لغة إستراتيجية لا تفهمها الدول الإفريقية أو تتخوف من مقاصدها. فالدول المغاربية وخصوصا الجزائر ترفض إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا "**أفريكوم**" بل وتسعى لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، وهو أمر تنظر إليه الدول الإفريقية بعين الريبة لأنها لا تملك لا المال ولا الثروات ولا الموقع، وربما ولا حتى الاستقرار السياسي السائد الذي يجعلها ترفض مساعدات أمريكية ستجنيها لو هي استضافت "**الأفريكوم**". أضف إلى ذلك الرياء السياسي السائد مغاربياً فكل دولة تعتبر نفسها شريكا إستراتيجيا للولايات المتحدة. ويبدو أن الدول المغاربية الأكثر نشاطا على الساحة الإفريقية (ليبيا –الجزائر – المغرب) لا تعني ضرورة دفع تكلفة الريادة (فالنفوذ يقاس أيضا بما يدفع نقدا (تعاون، مساعدات)؛ وهنا مكمن الخلل في الإستراتيجيات المغاربية فهي تسعى لإخراج إفريقيا من دائرة النفوذ الأجنبي لكنها لا تريد تحمل تبعات ذلك سياسيا وماليا؛ كما أنها تقيم علاقات وطيدة مع نفس القوى الأجنبية! إن الحديث عن التضامن الإفريقي وعن المصير المشترك لا يسمن ولا يغني من جوع، إذ أن ما يهم –على الأقل واقعيا–هي المصالح والمنافع المتبادلة[1].

[1]_ عبد النور بن عنتر، **العلاقات المغاربية–الإفريقية، بعض الجوانب الإشكالية**، مجموعة الخبراء المغاربيين، عدد: 04، فيفري 2011، مركز الدراسات المتوسطية، تونس: ص. 03.

إن الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أي تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية التالية:

- تُفضل الجزائر دبلوماسية الأفعال **(Action Diplomacy)** على دبلوماسية التصريحات وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار.
- ترى الجزائر أنّ في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة **(Cost)** اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها، ضمانا لاستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق ودعوات الانفصال، وحافظت على كيانها الموحد، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أنّ التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية.

المطلب الثالث: موقف الجزائر من الأزمة الليبية

كانت بداية المظاهرات الشعبية في ليبيا يوم 14 فيفري 2011، كما أن هذه الانتفاضة كانت مغايرة عن الانتفاضات الأخرى، حيث بدأت مباشر باستخدام السلاح من طرف الثوار زيادة على ذلك انشقاق بعض الضباط في الجيش الذين ينتمون إلى منطقة الشرقية التابعة للثوار والتي كانوا قد سيطروا عليها من قبل هذا ما حمس الكثير منهم بالانضمام إلى صفوفهم، بعد إستلائهم على مراكز الأمن والاستخبارات وهذا مما زاد أثر التصعيد بين الثوار ونظام العقيد **معمر القذافي** باستخدام هذا الأخير الطائرات والمدافع في قصف المدن والمناطق الثائرة، زيادة على ذلك عملية

تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من الدول العربية والساحل الأوروبي، وهو مما أضاف إلى الوضع القائم تراكمات إنسانية الذي بدوره يشكل إشهار للنزاع ووسيلة للقوى الدولية في إيجاد مصوغات للتدخل، والتدويل الحقيقي للنزاع الذي ينفذ من بوابة الأوضاع الإنسانية[1].

ما تعرضت له ليبيا من تسونامي التغيير الذي أحدث تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي، والتي كانت خاضعة لحكم العقيد الراحل **معمر القذافي** لمدة 42 سنة سيطرت خلالها القبيلة على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار فضلا عن إنفراد العقيد الراحل معمر القذافي وأفراد قبيلته في إدارة دفة الحكم إلى جانب حصر جميع الامتيازات له ولأفراد عائلته.

- **دراسة جيو-سياسية لليبيا**

تعد ليبيا من الدول التي تقع في شمال إفريقيا وتشترك حدودها مع عدة دول عربية وإفريقية من جهة أخرى تاريخ علاقات النظام السياسي الليبي ببعض القوى الخارجية كأمريكا مثلا قد ارتكزت حول محورين أساسيين هما النفط وشخصية العقيد **معمر القذافي** وارتباطهما بالموقع الجغرافي الاستراتيجي.

[1]- بلقزير عبد الله،" **مشكلات ما بعد القذافي** "، المستقبل العربي، 2011، ص 119.

خريطة رقم (05): توزيع المجموعات المسلحة في ليبيا

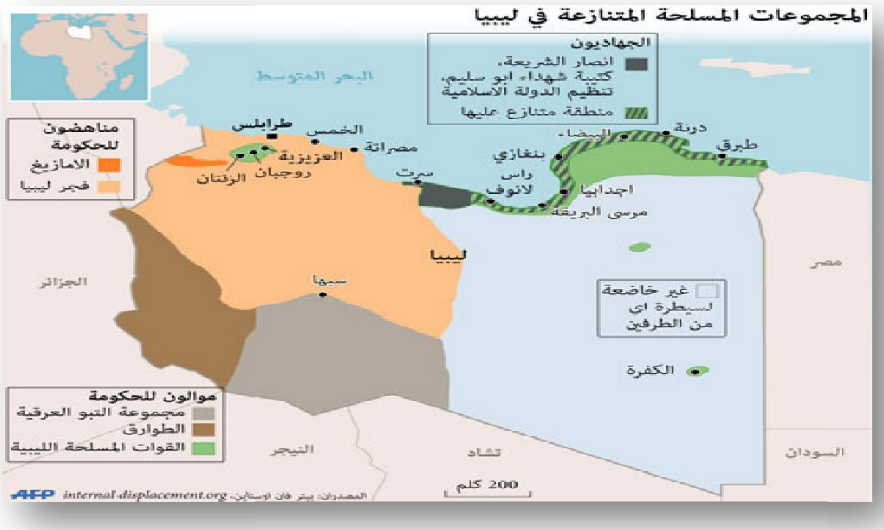

حسن مصدق، "**الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات**"، صحيفة العرب، عدد: 9965، ص.07.

تحتل ليبيا أهمية إستراتيجية لا يمكن تجاهلها فمنذ وجودها على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط لم تكن مجرد كيان هامشي، فهي نقطة التقاء ورابط بين أوروبا المتوسط الوطن العربي، إفريقيا بشكل لا يمكن إهماله إذ يتضح ذلك جليا في التنافس الدولي على ليبيا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، كما بينت مغامرات **القذافي** إنه بإمكان من يسيطر على ليبيا أن يهدد أمن واستقرار هذه الأقاليم المجاورة[1].

ليبيا أيضا تعد من أهم البلدان المنتجة للنفط وتبلغ حصتها الحالية 2 % من المنتج العالمي وقد قدرت وكالة الطاقة الأمريكية أن احتياطي النفط الليبي ارتفع من 48 مليار برميل إلى 74 مليار وبذلك تحتل المركز الخامس عالميا في احتياطات النفط العالمي الصخري بعد روسيا

[1]– منى حسين عبيد " **أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا**"، دراسات دولية، عدد: 24 (جوان 2012)، ص.32.

أمريكا، الصين، الأرجنتين، وأوضحت الوكالة أن الكمية الجديدة تضاف إلى المخزون لتزيد من العمر الافتراضي لإنتاج النفط الليبي من 80 عاما خصوصا بعد الإعلان على أن الإحتياطي الليبي من النفط المخزن بالصخور والقابل للاستخراج بالتقنيات الحديثة يبلغ 26 مليار برميل[1].

- **دراسة تحليلية للأزمة الليبية**

إن عملية التغيير التي شهدتها ليبيا تدل على مدى فشل النظام السياسي الليبي في إدارة العملية السياسية، إذ بقي ذلك النظام منفردا في عملية صنع القرار السياسي، فقد عمد إلى تهميش فئات واسعة من أبناء الشعب للحيلولة دون مشاركتها في إدارة أمور الدولة.

فالأزمة الليبية اليوم تندرج من الأثر المعقد الغير حاسم حتى التدخل الأجنبي الذي تم بتفويض من الأمم المتحدة والذي يقوده رسميا حلف شمال الأطلسي، وقد تحولت هذه الأزمة فعلا إلى حرب أهلية رغم أن الحجج التي سيقت لتبرير هذا التدخل تمثلت في حماية المدنيين فإن أعداد كبيرة من هؤلاء المدنيين باتوا ضحايا لهذه الحرب، سواء كقتلى أو كلاجئين في حين أن حكومات الدول الغربية الكبرى التي تدعم الحملة حلف الناتو لا تخفي حقيقة أن هدفها هو تغيير النظام.

- **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن**

إن التدخل الدولي قد يكون له انعكاسات سلبية إذا تحول تدخل بقوات عسكرية على الأرض وفي محاولة لتقدير اتجاهات الأحداث في ليبيا يبدو جليا أن القوى المعارضة فيوضع – إن صح التعبير – أفضل خصوصا على الدعم الدولي المتوالي للمجلس الإنتقالي وفي الوقت الذي تأكلت فيه شرعية نظام العقيد **معمر القذافي**، فإن الأمور تجري على خلفية تداخل المصالح الدولية في

[1]– حمدي عبد الرحمان " **مخاطر التقسيم في ليبيا وتداعياته** ". على:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions (2017/05/20).

المنطقة مع مصالح القوى الفاعلية الليبية في جو يسوده قليل من الثقة وكثير من الشك، وعليه كانت تداعيات هذا التدخل على الصعيد الداخلي والخارجي[1].

- **على الصعيد الداخلي**

مما لا شك فيه أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني يصطبغ بالهشاشة وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية مع تأهب القوى المعادية للثورة المضادة جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي بحيث التحق أعضاء القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبين قصد القيام بأعمال تخريبية، فمن الواضح أن التنظيم يبحث حتما على الإستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الإرهابي في المنطقة [2].

- **على الصعيد الإقليمي**

لا تزال حدود ليبيا غير مضبوطة إلى حد كبير مما يتيح ضعف مراقبة ليبيا لأسواق السلاح والمخدرات والإتجار بالبشر، إلى جانب عمليات التهريب بمختلف أنواعه مما يترتب عن ذلك عواقب وخيمة على المنطقة ككل، فالأزمة الليبية اختلفت في دول الحراك السياسي من دول لأخرى ومع سقوط نظام **معمر القذافي** إزداد الإتجار بالبشر بشكل ملحوظ كذلك إزدياد حاد في تجارة السلع الغير المشروعة والتي كان من بينها الأسلحة التي غنمت من مخازن جيش **القذافي** وهو ما تسبب في إشعال فتيل الاقتتال بين الجماعات العرقية.

---

[1] _أحمد إدريس، "**الأزمة الليبية وتداعياتها على المغرب العربي**" مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد: 06، (سبتمبر 2011)، ص ص. 12-15.

[2] – عصام محمد، وأسماء العرفي، "**الحوادث الأمنية تعصف بإستقرار ليبيا**"، على: **http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/31787**، **(2017/05/27).**

- تهديد إستقرار دول الجوار: إن تهريب الأسلحة الذي أصبح رائجا في ليبيا طال إلى دول الجوار العربي والإفريقي، كما أن بعض التقديرات تشير لتهريب ما يقارب 10 آلاف قطعة سلاح وقذائف " آر بي جي " في مرحلة ما بعد الثورة[1].
- تنامي دور تنظيم القاعدة في الدول المجاورة: فالأزمة الليبية أفرزت ضعفاً وغياب لمؤسسات الأمن وتوافر السلاح مع تدخل دولي، مما شكل الأرضية الخصبة لتنامي قوة تنظيم القاعدة الذي يتواجد بصورة أكثر كلما تعزز وجود **الدولة الفاشلة***

ففرار العديد من السلفيين الجهاديين من السجون الليبية فضلا عن تهريب السلاح كله يصب في تقوية نشاط تنظيم القاعدة في الدول المجاورة.

- **المقاربة الدولية لتدبير الأزمة الليبية**

لا شك أن استقرار ليبيا يعد عاملا أساسيا لاستقرار دول الجوار، ومن المؤكد أن انهيار الدولة الليبية وسيطرة الميليشيات المسلحة الراديكالية، وانتشار حالة الفوضى ألقت بضلالها على هاته الدول على جميع الأصعدة والمستويات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية مما يجعل الدول مسؤولة عن ما يحدث في ليبياً والإسراع في إيجاد حل لهذه الأزمة.

من جهة أخرى من الثابت أن الميليشيات المسلحة ليس من صالحها إيجاد حل للأزمة الليبية مع الوصول إلى بناء دولة ديمقراطية مستقلة ومسؤولة في محيطها الإقليمي والدولي، لذلك ما فتئت هذه الجماعات تعرقل كل محاولة جادة لإيجاد حل للأزمة، لكن التعنت يجب أن يواجه بصرامة وإصرار على إيجاد مخرج لهذا المأزق المتنامي[2].

---

[1] – أحمد إدريس، **مرجع سابق**، ص 17.

[1]– محمود أحمد أبوصوة، "**حتى لا تتحول ثورة 17 فيفري إلى إنقلاب**"، على:-http:// www.libya-al mostakbal.org/news/liked/34814، (2017/05/06)

- **المقاربة الإقليمية:**

- **الإتحاد الإفريقي:** توقع الكثير من الأفارقة وعلى رأسهم الإتحاد الإفريقي بأنه سيكون لهم الدور الرئيسي في استعادة الاستقرار في ليبيا، إلى حلول توافقية تنهي حالة الحرب التي أفقدت نظام **القذافي** شرعيته.

فقد كان الموقف الإفريقي منذ بداية الأزمة الليبية متحفظا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا حتى أن الإتحاد الإفريقي منذ البداية عن توجيه أي إدانة مباشرة **للعقيد معمر القذافي** كما أنه لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته الرسمية ما فعلت جامعة الدول العربية.

اكتفى الإتحاد الذي لعب دور **القذافي** دورا بارزا في تأسيسه بإدانة ما وصفه بأسلوب القمع ضد المتظاهرين في ليبيا، معربا عن إستنكارها لاستخدام المفرط والعشوائي للقوة والأسلحة ضد المتظاهرين. ونتيجة لتصاعد الأحداث في ليبيا أثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي 1973 وتصعيد قوات حلف الناتو لعملياتها العسكرية في اتخاذ الإتحاد الإفريقي موقفا رافضا لتلك العمليات العسكرية، كما شدد الاتحاد الإفريقي على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية وببنود قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[1].

فالمعروف أن الإتحاد الإفريقي وفي محاولة منه لوضع حد لذلك الوضع المتدهور قام بطرح مبادرته المعروفة بإسم خارطة الطريق الإفريقية التي جاءت بعد تشكيل الإتحاد الإفريقي لجنة خماسية مؤلفة من خمس دول إفريقية هي موريتانيا، جنوب إفريقيا، مالي، الكونغو، أوغندا بحيث تمكنت هذه اللجنة من صياغة مبادرة شددت فيها على الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية

[2]– أحمد مالكي، **تطور الوضع في ليبيا بعد القذافي**،(الأردن: دار بيسان للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 121.

وفتح باب الحوار بين الأطراف الليبية في المقابل ضمان إدارة جامعة لمرحلة انتقالية تتبنى إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي.

حظيت مبادرة الإتحاد الإفريقي بالتأييد من قبل العديد من الدول الإفريقية ومنها، الجزائر حيث أكدت الوزارة الخارجية الجزائرية ضم صوتها إلى الإتحاد الإفريقي بالدعوة إلى وقف فوري لكل الأعمال العدائية.

شددت الجزائر ضرورة آلية للمراقبة والتحقق من وقف إطلاق النار الذي لم يشر إليه قرار مجلس الأمن الدولي 1983، كما وجهت موريتانيا رسالة عبرت فيها عن الجهود المبذولة من قبل الإتحاد الإفريقي تجاه الأزمة في ليبيا والتي تضمنت النقاط التالية:

- مطالبة الإتحاد الإفريقي بمختلف هيئاته مواصلة التحرك السريع لوقف هاته الحرب التي أكدت المعطيات الميدانية على أنها دمرت المنشآت ولم تحمي المدنين.
- تنديها المطلق بالتدخلات الفرنسية والأمريكية في الشأن الليبي.

أما المقاربة الجزائرية فإنها تنادي بالحل السلمي وتنتقد التدخل العسكري ولا تشارك في الاجتماعات الدولية في المقابل مساندة المبادرة الإفريقية (وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، الشروع في حوار يجمع كل الفرقاء السياسيين الليبين)، مع الإعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي[1].

إن الأزمة الليبية في تداعياتها تختلف عن باقي دول الحراك السياسي كما يسمونه البعض خاصة دول الجوار وكذلك من جانب التأثير المتبادل على الأمن والإستقرار.

[1] - أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص. 128.

الجزائر وبصفتها مجاورة لليبيا اتخذت موقفا وفق مبادئها التي تحدد سياستها الخارجية، مستنداً على الحرص على مبدأ حسن الجوار الإيجابي القائم على إنهاء النزاعات الإقليمية، وتعزيز أطر التعاون الجهوي، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ عدم المساس بالحدود واحترام السلامة الترابية للدول، هي مبادئ سعت الجزائر من خلالها إلى إيجاد حل سلمي في ليبيا، على عكس التدويل والتدخل الأجنبي اللذين لن يزيدا الوضع إلا تعقيداً، كما أصرت على خارطة الإتحاد الإفريقي إلى وقف إطلاق النار[1].

من جهة أخرى رأت المعارضة الليبية أن الجزائر كانت مساندة للنظام **القذافي**، زيادة على ذلك كثرة الاتهامات الموجهة لها من قبل "الثوار الليبين" بنقل المرتزقة الأفارقة إلى ليبيا، وتواجد مرتزقة جزائريين يقاتلون بجانب صفوف الميليشيات الموالية **للقذافي**، وهو ما كذبته الجزائر، ونفته الولايات المتحدة الأمريكية على لسان **الجنرال كارتر**، لكن الجزائر أو ضحت موقفها كما عبر عنه الوزير الأول أحمد أويحي أنذالك بقوله "**موقفنا واضح ويقوم على مبادئ معروفة، نحن نلتزم بقرارات مجلس الأمن وموقف الإتحاد الإفريقي الداعي إلى وقف المعارك وحل سياسي للنزاع...**"

إن الجزائر تعترف الدول وليس بالأنظمة، وهذا ما سجل مع ما حدث في تونس ومصر والعلاقات الجيدة التي تربطنا بالحكومتين الجديدتين لهذين البلدين"[2].

[1] _ عاشور شوايل، " **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا واقع ورؤية**"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الإنتقالية، جامعة بنغاري ليبيا، 22-23 جانفي 2014، ص. 15.

[2] - منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص. 58. نقلا عن تصريح منقول عن "**الوكالة الأنباء الجزائرية**" في عقب " إجتماع الثلاثية " بتاريخ 29 أيار مايو 2011.

- **الانعكاسات الأمنية لتطورات الأزمة الليبية على الجزائر :**

من الواضح أن الانفلات الأمني الذي شهدته ليبيا خلال الأزمة سيؤثر بطبيعة الحال على أمن الجزائر الوطني، خاصة على الشريط الحدودي الجزائري – الليبي، وهذا راجع إلى الضعف الداخلي للجهات المختصة بسبب الاقتتال وأيضا السلطات التي لم تستطيع احتواء الأزمة الأمنية وهذا بسبب عدم توفير الإمكانيات اللازمة سوى مادية أو بشرية لتأمين الحدود والتصدي لها.

من جانبها وضعت الجزائر خطوات من أجل تعزيز الأمن على حدودها مع ليبيا، إلا أن الأمر جعل الجزائر في مواجهة قوات أجنبية في المنطقة وذلك بسبب توقيع ليبيا "إتفاقية تعزيز التعاون الثنائي لمراقبة الحدود البرية الليبية " مع فرنسا في 25 فيفري 2012، الأمر الذي جعل الجزائر تعبر عن رفضها بتواجد قوات الأجنبية على شريطها الحدودي[1].

ومجمل القول أن الانعكاسات الأزمة الليبية وتأثيرها على أمن الجزائر الوطني يمكن نستنتجه في عنصريين هما: تأثير مباشر في دحر الجزائر في صراعات داخلية وقبيلة وهذا على غرار ما ذكرناه سابقا من خلال تصريحات " الثوار الليبين ".

ومن ناحية أخرى نلمس تأثير غير مباشر تمثل في الارتدادات الداخلية بسبب الفوضى العارمة وانتشار السلاح بين الجماعات الإرهابية، وهذا بالطبع سيؤثر على المنطقة ككل "منطقة الساحل الإفريقي " والذي يرتبط به الجزائر جيو–سياسيا وجيو– إستراتيجيا، وما ازداد عليه الوضع أكثر سوء أو جعل المنطقة مسرحا للصراعات بسبب تردي الوضع الأمني والسياسي، تأزم الوضع في مالي وهذا ما يجعل الجزائر أمام تحديات أمنية كبرى تستهدف أمنها الوطني بصفة مباشرة.

[1] _ منصور لخضاري، **مرجع سابق**.

- **الجانب الإنساني:** لقد باتت مشكلة اللاجئين تشكل مصدر قلق للبلدان الجوار، والجزائر خاصة وذلك راجع للأوضاع الطبيعية المفتوحة على بؤر الأزمة، باعتبارها أغنى الدول المجاورة لدولة مالي، التي أصبحت تعاني انهياراً على مستوى الأمن الغذائي الذي جعل من المنطقة تقف على مشارف المجاعة[1].

المبحث الثالث: المقترح الجزائري للتعامل مع الأزمات الأمنية الإقليمية

سعت الجزائر منذ اندلاع الأزمات التي انتشرت في دول جوارها الإقليمي إلى التحرك بخطى حثيثة، ومحاولة تبني مقاربات حل عبر إطلاق مجموعة من المبادرات شملت التسوية والوساطة وتشجيع الحوار ومحاولة تفعيل أكثر جدية للتنسيق الأمني، وهذا من أجل تهدئة الأوضاع وتثبيت عوامل الاستقرار السياسي وتفعيل دور المؤسسات بهدف احتواء أي تهديدات غير متوقعة، قد تصل ارتداداتها الخطيرة إلى داخل حدودها (على غرار أزمة تقنتورين)، وذلك نتيجة الانفلات الأمني المتواصل في كل من مالي وليبيا واحتقان الوضع السياسي في تونس، والنشاط المتزايد للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة في كل من الدول الثلاث.

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة التونسية

أخذت الدبلوماسية الجزائرية تراقب عن كثب مآلات الأوضاع في تونس، والتي كلفها مطلب حرية تونس أكثر من 300 ألف قتيل[1].

استثمرت الجزائر كل علاقاتها القديمة مع اللاعبين الجدد وخاصة حركة النهضة، إذ دخلت في خط من العلاقات مع الإسلاميين واليساريين وخاصة المنظومة القديمة ورجال الأعمال الفاعلين ولم

[1] - منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 59.

[1] – عقيل الخطيب، "**تونس– الجزائر... دبلوماسية المد والجزر**"، على: http://www.noonpost.org/content/14520، في (2017/04/30).

تلبث أن تغيرت الأوضاع في الانتخابات، إذ رحل المرزوقي وجاء **الباجي قايد السبسي** بحزبه الجديد الذي يجمع داخله كل التيارات المناهضة للإسلاميين، إلا أن التيار الإسلامي ممثلا في حركة النهضة لم ينتصر ولكنه لم ينهزم، إذ احتل المرتبة الثانية مما جعله حائزا على الثلث المعطل، هنا تدخلت الجزائر لتلعب دور الوسيط بين الطرفين، ولتقتنع قيادتا الحزبين بضرورة الائتلاف، وقبل الانتخابات وبعدها طالت تونس العديد من الأعمال الإرهابية تحت مسمى أنصار الشريعة مرة والقاعدة أو داعش مرة أخرى، وكانت تضاريس المنطقة على الحدود الجزائرية التونسية من التعقيد ومن الصعوبة بحيث كانت ملاذا آمنا للإرهابيين سواء كانوا تونسيين أو جزائريين.

اقتنعت الجزائر بأن استقرار المنطقة لا يتحقق إلا باستقرار ليبيا وتونس، خصوصاً وهي تواجه في حدودها الصحراوية قوى إقليمية اختارت الإرهاب والعنف منهجا، بل توجد فصائل أعلنت ولاءها لداعش، لذا فتحت الجزائر مطاراتها للفاعليين السياسيين في تونس، فزارها الرئيس التونسي "**الباجي قائد السبسي**" ثم زعيم حركة النهضة "**راشد الغنوشي**" وبعض زعماء الأحزاب، ولم تفوت الجزائر مناسبة أو فرصة إلا وحاولت تلطيف الأجواء ونسج علاقات أخوية مع كل الأطراف فاستقرار تونس لصالح الجزائر واستقرار الجزائر قوة لتونس، غير أن قطار الديمقراطية الحقيقية يقلق قليلا الجزائر لخصوصية الوضع الداخلي.

المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة المالية

نظرا لانعدام الجدية في التعامل مع التمردات السابقة تواكبت المشاكل التي أدت إلى تمرد جديد في 17 جانفي 2012، لكنه مختلف في عدة أوجه[1]:

[1]– عطية إدريس، **مرجع سابق**، ص. 270.

- التمرد كان محصلة تحالف بين حركات توارقية وحركات إسلامية (حركة أنصار الدين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، جماعة التوحيد والجهاد) متطرفة من جنسيات مختلفة إستطاعت إستمالة بعض المجموعات التارقية إلى برنامجها وإحداث علاقات إقتصادية متبادلة.
- التعاون الإقليمي الجدي لمكافحة الإرهاب، وعدم اهتمام الوسطاء باتفاقيات السلام لمتابعة تنفيذها، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية نتيجة الجفاف والقحط خاصة بعد الحرب الليبية 2011.
- تدفق السلاح عبر مقاتلي طوارق ليبيا، وإمكانية تجنيد القاعدة لهم نظرا للأموال التي تمكنها من شراء الأسلحة التي بحوزتهم، وتغيير في موازين القوى لصالح المتمردين وتراجع دور الجيش المالي وضعفه.

وعليه أصبح الوضع بمالي محصلة الشكل التالي:

شكل رقم (01): يوضح أبعاد وأطراف أزمة مالي 2012

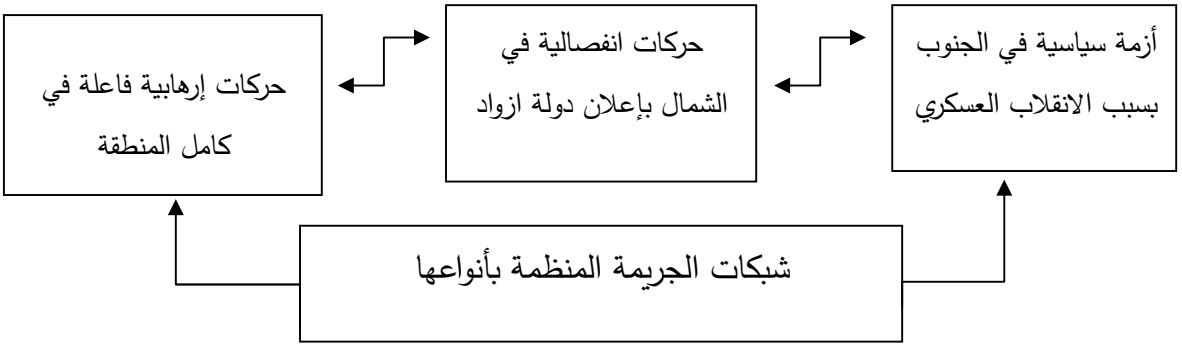

المصدر: عطية إدريس، "**مقاربة الجزائر في تحقيق الأمن الإفريقي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر: 2014)، ص. 287.

- ضعف الحكومة المالية خاصة بعد الانقلاب العسكري في 22 مارس 2012 (أزمة سياسية في الجنوب وأزمة أمنية في الشمال) حيث تمت الإحاطة بالرئيس "**أمادو توما**

نيتوري" في انقلاب عسكري قاده الرائد "**أمادو هيا سنوغو**"، متزعماً مجلساً عسكرياً يدعى اللجنة الوطنية للإتحاد الديمقراطي وتأهيل الدولة.

فلم يقتصر الوضع في مالي عند حركة تمرد شمالية بل تعداه إلى تحالف بين الحركات المسلحة المتطرفة وإعلان دولة أزواد الإنقلاب عسكري في مارس 2012 بعد عقدين من الديمقراطية، وقبيل أسابيع من الإنتخابات الرئاسية في الوقت الذي إعتبر فيه الكثير من المراقبين مالي أنموذجاً لنجاح الموجة الثالثة من الديمقراطية، هذا الوضع المستفحل في مالي تمخضت عنه إمكانية كبيرة لإنتشار التهديدات لدول الجوار بسبب فشل الدولة وعجزها عن التعامل مع الأزمة السياسية في الجنوب بسبب الإنقلاب العسكري، وتمكن المتمردين من تعزيز إنتصارهم إذ تبرز تبعات الوضع على دول الجوار[1].

انقسام مالي إلى دولتين (أكثر من 60% تحت سيطرة المتمردين وإعلان دولة الأزواد مما يحمل خطر تصدير الأنموذج إلى دول الجوار من خلال تفعيل عامل القرابة الإثنية، وإنتشار سيناريو الدولة الفاشلة) وتغير الخارطة الجيوسياسية لإفريقيا بظهور دول جديدة على غرار جنوب السودان، وكذلك عودة موجة الانقلابات إلى إفريقيا بعد انحسارها، حالة مالي ومن ثم حالة مصر 2013.

انتشار التطرف والإرهاب والفكر الجهادي من خلال تحول مالي إلى أفغانستان إفريقيا، نظراً لزيادة التهميش والفقر والإغراءات المادية للشباب كنتيجة للأموال التي تجنيها من الأزمة وحلها حتى لا يتم توسع حجم المخاطر إلى دول أخرى أو للجزائر، وحول الأزمة المالية برز إتجاهان خاصة بعد تدويل الأزمة في غصون أسابيع بعد الانقلاب.

[1]– عطية إدريس، **مرجع سابق**، ص 271.

وقد حاولت الجزائر معالجة الوضع مع دول أخرى انطلاقا من حوارها مع أطراف الصراع، تجنب العمل العسكري كحل أولي وتقديم الحل السياسي، والعمل على تقوية السلطات المركزية في مالي لتقوم هذه الأخيرة بإعادة توحيد البلاد لضمان استقرار المنطقة، أيضا قامت ببعث عدة مشاريع تنموية.[1]

فكانت مفاوضات بوركينافاسو، ثم في الجزائر لكنها فشلت، واتهام أنصار الدين الدولة المالية على أنها تستمد الحرب ضد الحركة علما منها أن التدخل الأجنبي سيجعل من مالي ساحة جهاد عالمي، يوسع رقعة التهديدات الأمنية ويعطي الجماعات الجهادية غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها، لكن عدم تجاوب أطراف الصراع وغياب الثقة نسف كل محاولات التسوية من خلال اجتماعات الجزائر أو واغادوغو مما دفع المتمردين لمواصلة القتال، وما أكسبه الشرعية طلب مالي رسميا من فرنسا بحتمية التدخل، وعليه أوكلت المهمة لفرنسا ودول الإيكواس بدعم من عدة دول للتدخل في مالي في 11 جانفي 2013 وفق عملية " **القط المتوحش** " تحت قرار مجلس الأمن 2085، الصادر في 20 ديسمبر 2012، وقد عبرت الجزائر عن احترامها لقرار فرنسا بالتدخل لأن الحكومة المالية هي من استنجد بمساعدة القوى العسكرية.

يضاف إلى هذا تغييب رؤية الجزائر التي نادت بتبني الحل السلمي للنزاع وتغليب المقاربة المرنة، إضافة إلى وجود فواعل جدد يريدون إيجاد موطئ قدم في المنطقة، قد نقرأ دوافع قطر في التواجد بالمنطقة رغم التباعد من خلال ما قامت به سابقاً من دعم لتونس مصر

[1] _ عطية إدريس، **مرجع سابق**، ص.272.

سوريا وليبيا، فهي تريد منافسة السعودية بإمساك جهاز التحكم في العالم الإسلامي السني وحجز مكانة الدور المصري إقليميا وتصعيد مكانتها.

إلا أنه في جانفي 2014، وبعد مرور سنتين باشرت الجزائر وساطتها بعد طلب من الحكومة المالية والحركات الأزوادية المتمردة في الشمال، وهذا خلال زيارة الرئيس المالي الجديد "**إبراهيم أبوبكر كايتا**" وتم تأسيس "اللجنة الإستراتيجية الثنائية "الجزائرية – المالية" حول شمال مالي في 19 جانفي 2014وذلك لتكليفها بتأطير وإطلاق جهود الجزائر الرامية لمساهمة إطلاق الحوار المالي الشامل.

هذه المبادرة لقيت استحسان من عدة أطراف دولية، قريبة وبعيدة، كحال بوركينافاسو،والإتحاد الإفريقي، ومنظمة الإيكواس، كذلك الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، حيث باشرت الجزائر المفاوضات فعليا بعد لم الشمل المالي، بين الحكومة المركزية من جهة، وممثليين عن الحركات الأزوادية الستة المعنية بالحوار المالي من جهة ثانية، خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 24 جويلية 2014، وقد حضر أيضا أشغال المفاوضات علاوة على الأطراف المالية كل من الجزائر والنيجر وبوركينافاسو وتشاد وموريتانيا والإتحاد الإفريقي والإيكواس والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي[1].

وهذا مما دفع بأن تتوج مجهوداتها في المرحلة الأولى من الحوار المالي بالتصديق على "إعلان مسار الجزائر" الذي طرح في 19 جوان 2014، وضع خارطة طريق تهدف إلى وضع إطار للدخول في جولات تفاوض للسلم بين كل الفرقاء الماليين، وقد اتفقت الأطراف

[1] _ عطية إدريس، **المرجع السابق**، ص.273.

المالية الأخذ في الحسبان النهج المسطر والتزاماتهم في "**إعلان الجزائر**" و"**الأرضية التمهيدية للجزائر**" التي طرحت في 14 جوان 2014 من أجل حوار مالي شامل، وتشير هذه الوثيقة إلى أن إطار المفاوضات التي إتفقت عليها الأطراف من شأنه أن يوفر جواً من "الثقة لتسوية نهائية للنزاع" إذ تنص نفس خارطة الطريق التي تتضمن المبادئ التي يجب أن توجه سير مفاوضات السلم على المحاور والمراجع القاعدية وتحدد أليات تسوية النزاع، حيث اتفق الأطراف المالية التي وقعت على إعلان الجزائر، "وقف كل أشكال الإقتتال " والالتزام من أجل السلم والاستقرار وكذا تمسكها بترتيبات الاتفاق الأولي لـ "واغادوغو" الذي طرح في جوان 2013، والمتعلق بإجراءات الثقة.

صادقت هذه الأطراف على بند يتعلق بإرسال وفي أقرب الآجال لجنة مشتركة مكلفة بالاتصال بالأطراف الفاعلة، لتسهيل تنسيق وقف الاقتتال الذي أوكل تحديد آلياته وتنفيذه إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد وحفظ السلام وتحقيق الاستقرار في مالي.

كما إتفق طرفي النزاع أن تشرف اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية – المالية حول شمال مالي على عملية إطلاق سراح الآسرى من الجانبين.

كما تضمن الإعلان التراجع الفوري لكافة العناصر المسلحة ووقف كل أعمال العنف ضد المدنيين واحترام تنقل الأشخاص والممتلكات وكذا وقف كل فعل أو تصريح قد يمس بتعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة، وقد أكد رئيس الدبلوماسية المالية "**عبدو اللاي ديوب**" أن المناقشات بين الحكومة وجماعات شمال مالي من المفروض أن تجري في ظل إحترام الخطوط الحمراء التي سطرها الرئيس المالي "**إبراهيم بوبكر كايتا**" لاسيما احترام السيادة والوحدة الترابية لمالي والطابع الجمهوري والوحدوي للدولة المالية.

واستكمالا للمرحلة الأولى من الحوار التزمت كل الأطراف بمواصلة الحوار في جولته الثنائية من 1 إلى 14 سبتمبر 2014، حيث تمكنت الجزائر من جمع كل الأطراف للتفاوض خلال اليوم الأخير، وأكدت على استكمالها التفاوض مع الفرقاء الماليين، وقد تميزت مسعى الجزائر لإطلاق الحوار بين الفرقاء مالي أنه مسعى يحظى بمباركة إجماع دوليين وكذا المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا على أنه جاء بطلب من الحكومة ومختلف الجماعات في شمال مالي[1].

في الأخير وليس بالأخر في يوم 05 مارس 2015 تم التوقيع بالأحرف الأولى على إتفاق سلم هذا بحضور الأطراف الفاعلة في الأزمة وهذا تأكيد آخر على صدق الجزائر في العلاقات الدولية وشهادة على صرامتها وتمسكها بتسوية النزاعات سلميا.

المطلب الثالث: المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية:

يمكن أن نجمل أهم مضامين المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية في النقاط التالية[2]:

- تحاول الجزائر من خلال دبلوماسيتها جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف التوقف الاقتتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على أساس أمني استراتيجي يمنع تدفقات الجماعات الإسلامية المتشددة من بلدان أخرى إلى ليبيا، وبعد سياسي أقل أهمية في المعادلة الجزائرية قد يفضي إلى اتفاق حول قواعد تداول السلطة الليبية.

[1] _ عطية إدريس، **المرجع السابق.**

[2] – أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص. 234.

- الدبلوماسية الجزائرية ترفض الحل العسكري كجزء من إستراتيجية إخضاع جميع الأطراف إلى أنصاف حلول مؤقتة، وهي رؤية يدعمها التحالف المصري الإماراتي السعودي، وذلك بتوجيه ضربات جوية وخلق مناطق عازلة بليبيا قد تدخلها قوات برية.
- تنطلق الرؤية الجزائرية من أنه لا يمكن النظر إلى طرف ليبي على انه حائز للشرعية والمشروعية بشكل كامل ،والأخر يفتقدها، وجاءت دعوات المشاركين في الحوار على هذا الأساس، المنطلق من أن الجميع جزء في الأزمة وجزء من الحل، بعكس الاشتراطات التي وضعتها وقدمتها دول أخرى على رأسها الولايات المتحدة، والبعثة الأممية الخاصة، إذ أن سقفها العام يعتقد أن مجلس النواب المنعقد بطبرق وحكومة عبد الله الثني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي استنادا إلى انتخابات 25 جوان 2014 اعتبار أن المؤتمر العام وحكومة الإنقاذ الوطنية برئاسة "**عمر الحاسي**" منقوصتي الشرعية أو منعدمة تماما[1].
- ترى الجزائر بحسب مراقبين أن هذه الاشتراطات المتشددة تفضي إلى عرقلة الحوار والتواصل إلى حل سياسي، حيث أن مجلس النواب بطبرق اعتبر قوات ما يعرف بفجر ليبيا بطرابلس، ومجلس شورى ثوار بنغازي منظمتين إرهابيتين، وهوما يحول دون إمكانية التفاهم بين طرفين أحدهم يكفر الأخر سياسيا.
- ومع اقتناع المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وأن الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو القضاء على دوامة العنف واستعادة الدولة، بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار، وقد كشف رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة "**أحمد ميزاب**" في حوار أجراه في شهر ديسمبر 2013 مع جريدة

[1]- أوشريف يسرى، **مرجع سابق**، ص. 235.

"**الوسط الليبية**" عن الاتصالات التي بدأتها السلطات الجزائرية منذ أكثر من ثلاثة أشهر مع أسماء بارزة من القوى السياسية الليبية تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار، واستعانت الجزائر في إطارها ببعض "**الدول الصديقة** " لترتيب لقاءات مع بعض الوجوه المتحفظة أملا في إنجاح مبادرتها، وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها مثلما فعلت سابقا مع فرقاء الأزمة المالية.

- وعن مضمون المبادرة الجزائرية أكد **أحمد ميزاب** أنها تقوم على "جمع الفرقاء أولاً، ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الإخوة في ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات دولة وتفعيلها، كما تضمنت المسودة تحديد المسؤوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب والسعي نحو البناء في شتى المجالات، أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات".

كما تسعى الجزائر من خلال مبادرتها إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا إلى مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها[1]:

- تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلا للأزمة وتمنع الاحتكام للسلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.
- بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا تتسرب عبر الحدود نحو الجزائر أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها.

[1] _أوشريف يسرى، **مرجع نفسه.**

- قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.
- إعادة فتح حدودها البرية المغلقة مع ليبيا ولو جزئيا لفك الحصار عن سكان الجنوب لاستئناف التبادلات التجارية وإن عبر التهريب الذي يعتبر المصدر الأول للدخل في الجنوب لتفادي تفجر الأوضاع اجتماعيا(غرداية أنموذجا).
- تخفيف الضغط على الجيش الجزائري المستنفر والمرابط على طول الحدود ويعيش أعلى درجات التأهب في مواجهة التهديدات على امتداد الحدود الطويلة وخاصة المتوترة منها مثل: ليبيا وتونس ومالي، مع تقليص فاتورة تحركه وانتشاره على مساحة أكبر دولة افريقية مما يكلف ميزانية ضخمة.

خلاصة الفصل الثالث

في نهاية الفصل الثالث نخلص إلى أن سعي الجزائر للحفاظ على أمنها والذي هو مرهون بتحقيق الأمن الإقليمي خوفا من "عدوى الانتقال" أو جب عليها السعي لصياغة مقاربة أمنية تساهم في حل الأزمات الإقليمية والتي تمس متغير الأمن بدرجة أولى، ما يحفزها لتطبيق مقاربات حاولت من خلالها احتواء الأزمات الخارجية سعيا للوصول لحل أمني شامل يسهم في تهدئة الأوضاع الأمنية الإقليمية.

خاتمة

الخـــاتمـــــة

يندرج موضوع دور الجهود الدبلوماسية الجزائرية لضمان بيئة أمنية مستقرة على المستوى الإقليمي في سياق البحث عن الدوافع والآليات والأساليب المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية بهدف توظيف الجهد الدبلوماسي في سبيل تحقيق التواجد على المستوى الإقليمي ولضمان جوار يخلو من الأزمات والحروب التي ستجلب لا محالة العديد من المشاكل لا تقوى دولة بمفردها على مواجهتها الأمر الذي سيفتح المجال واسعاً أمام التدخلات الأجنبية للقوى العظمى والتي غالباً ما تتم تحت ذرائع التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان على غرار ما حدث في كل من مالي وليبيا، ما سينتج عنه مجموعة التحديات التي ستقوض من سيادة دول المنطقة وعلى رأسها الجزائر وتجعلها ملزمةً بحكم الأوضاع الاستثنائية والظروف التي يفرضها منطق التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المتأزمة المحيطة بها والتي تتعلق بقضايا التنسيق الأمني والتبادل المعلوماتي والدعم اللوجستي وما يليها تدريجياً من تنازلات لا تحمد عقباها قد تصل إلى حد السماح بتواجد أجنبي (قواعد عسكرية وإستخباراتية ولوجستية) مؤقت أو حتى دائم على الأراضي الجزائرية بحجة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وفي نهاية موضوع الدراسة المعنون بـ: دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمات الأمنية الإقليمية انتهينا إلى بعض الاستنتاجات التي نراها قد تصب في دعم أكثر للجهود الدبلوماسية الجزائرية للمحافظة على الأمن الإقليمي للمنطقة:

- منطق تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمات الأمنية الإقليمية أثبت فعاليته وتماشيه مع مبادئ الدبلوماسية الجزائرية وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية، غير أن إضفاء شيء من البراغماتية للتفعيل هذا الدور سيساهم أكثر في حفظ المصالح الجزائرية من الضياع وفق معادلة عقلانية لتعظيم الفوائد وتقليل الخسائر.

الخـــاتمـــــة

- الدبلوماسية الجزائرية واستنادا لجملة من محددات تتسم بالثبات على المستويين الداخلي والخارجي أهلها للتعامل بنجاعة والخروج بأقل الخسائر من الأزمات الأمنية الإقليمية، و أكسبها مكانة مهمة على الساحة الإقليمية.
- ولقد ساهمت المحددات والمبادئ والسمات المشكلة للسياسة الخارجية الجزائرية في توجيه دبلوماسيتها وتفعيل دورها.
- إن الجزائر تملك بعض المؤهلات تجعلها في وضع متميز نوعا ما في التعامل مع العالم الخارجي كالموقع الجغرافي، ومن أبرز العوامل التي ساهمت في تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية نجد النزعة الخارجية للنشاط السياسي في ظل التجاذب السياسي الحاد.
- في عالم معولم يغلب عليه التنافس الاقتصادي، لابد على الجزائر أن تتجه أكثر إلى خارج حدودها الجيو–أمنية، التقليدية، والعمل على تحقيق أمنها وزيادة قوتها من خلال الاتجاه أكثر نحو العمق الإفريقي، ونسج ثقة وتعاون مع دول إفريقيا السمراء قائمة على علاقات إقتصادية بالأساس ونقل تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وهذا التوجه السياسي لدى صانعي القرار بضرورة تفعيل الدبلوماسية هو السبيل الناجع للمحافظة على صورة الجزائر في الخارج وكذا تركيز جزء كبير من نشاطها في تمتين والمحافظة على علاقات الثقة مع جيرانها المعنيين مباشرة بمقاربتها للمحافظة على أمنها الإقليمي.

مهما عملت الدبلوماسية الجزائرية في ترسيخ تواجدها على مستوى الإقليمي فإن التحدي الأبرز لها والذي من شأنه أن يتعدى قدراتها، يتمثل في المشكلات التي تواجهها على مستوى الإقليم كالحروب الأهلية والفساد السياسي والتكالب الخارجي كل ذلك يجعل من مهمة الدبلوماسية الجزائرية مستعصية.

الخـــاتمـــــة

يجب على الجزائر أن تستغل مقوماتها الجيوسياسية من أجل أن تبقى دولة كاملة السيادة وتتجنب أن تكونَ عرضةً مرةً أخرى لأي تهديد قد يضعف من قوتها ويضر بأمنها الوطني عبر إضعاف واختراق حدودها ويلحق الأذى بقدراتها الدفاعية وفرض سيطرتها السيادية على كل شبر من محيطها الجغرافي.

إن هذا المسعى لن يتأتى إلا من خلال استغلال وتضافر عقلاني لكافة مكونات القوة السياسية العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، وأيضاً من خلال بناء علاقات شراكة وتعاون مع جميع الأطراف الإقليمية التي تشترك معها في الرؤية والتوجه لمواجهة التهديدات الأمنية وخاصة ظواهر الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات، وفي بعض الأحيان نرى بأن على الدبلوماسية الجزائرية أن تتصرف وفق المنطق الحيوي لـ"**فريدريك راتزل**"، وهذا إن أضطر بها الأمر أن تتوجه إلى نشاط فيه شيء من التدخلية الحكيمة أو عبر الإيحاء والتوجيه وفق تولي قيادة مبادرات إقليمية تكون هي مركزها من أجل توحيد الجهود في حماية الحدود ومراقبتها وصد أي تهديد قد يمس بأمن الجزائر الوطني وأمنها الإقليمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **المصادر:**

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة1976، **الجريدة الرسمية** ع 94، المؤرخة في: 24 نوفمبر1976.
2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، **الجريدة الرسمية** ع 234، المؤرخة في 28 فيفري1989.
3. إبن المنظور، **لسان العرب**، القاهرة: دار الحديث، 2003.
4. عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

- **المراجع باللغة العربية:**

أ- **أولا/ الكتب:**

5. أحمد مالكي، **تطور الوضع في ليبيا بعد القذافي**، الأردن:دار بيسان للنشروالتوزيع، 2013.
6. بهجت القرني وعلاء الدين هلال، **السياسة الخارجية للدول العربية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.
7. عبد المجيد العبدلي، **قانون العلاقات الدولية**، تونس:شركةأوربيس للطباعة، ط2، 2000.
8. منذر محمد، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2002.
9. محمد طه لبدوي ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت ، دار النهضة. د س ن.
10. حامد ربيع، **نظرية السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، د. ط، د.ت.
11. روبرت ماكنمار، **جوهر الأمن**، ترجمة: يونس شاهين، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1979.

قائمة المصادر والمراجع

12. برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة مروة، " **أوضاع العالم 2015 – الحروب الجديدة**"، لبنان، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015

13.

14. هشام صاغور، **السياسة الخارجية الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء، 2010،

15. برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة مروة، " **أوضاع العالم 2015 – الحروب الجديدة**"، لبنان، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015

16. زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، طرابلس، دار تالة، ط2، 1999.

17. محمد سيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مصر:مكتبة النهضة العربية، ط2، 1998.

18. محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**،القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2000.

19. عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت، الجامعة اللبنانية، 2003.

20. حسين بوقارة، "**السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والإتجاهات النظرية للتحليل**" الجزائر: دار هومة، 2012.

21. محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريترية**، لبنان: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.

22. منصور لخضاري،"**السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين – التحديات**"، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

ب- <u>ثانيا/ الدراسات والتقارير:</u>

1. أنور بوخرص،**الجزائر والصراع في مالي**، <u>أوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولية</u>، 2012، بيروت، لبنان.

قائمة المصادر والمراجع

2. عبد النور بن عنتر، **العلاقات المغاربية-الإفريقية، بعض الجوانب الإشكالية،** مجموعة الخبراء المغاربيين، عدد: 04، فيفري، مركز الدراسات المتوسطية، تونس، 2011.
3. منى حسين عبيد " **أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا**"، دراسات دولية، عدد: 24 جوان 2012.
4. عاشور شوايل، " **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا واقع ورؤية**"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الإنتقالية، جامعة بنغاري ليبيا، 22-23 جانفي 2014.
5. أحمد إدريس، "**الأزمة الليبية وتداعياتها على المغرب العربي**" مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد: 06 سبتمبر 2011.

ت- ثالثا/ مجلات وجرائد:

1. بلقزير عبد الله،" **مشكلات ما بعد القذافي** "، المستقبل العربي، 2011،
2. أعمر بوريشة، "العلاقات السياسية والدبلوماسية الجزائرية الإفريقية1999-2014"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد السادس، 2016.
3. علي تابليت، "سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد"،**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية الإعلامية**، 2002-2003.
4. دريس نبيل، تأثير روح ثورة نوفمبر في الممارسة الدبلوماسية الجزائرية الراهنة، "**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**"، العدد الثالث، 2015.
5. صالح زياني، «**تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**». مجلة الفكر. ع. 05، د. س. ن.
6. عاطف قدادرة: **عقيدة عدم التدخل "تقيد" قدرة الجزائر في المناورة**، يومية الخبر، عدد 10 أوت 2013،.
7. عاطف قدادرة: **اجتماع خمسة زائد خمسة يناقش ملف الساحل**، يومية الخبر، 12 ديسمبر 2013.
8. وكالة الأنباء الجزائرية، **يومية الشعب**، الجزائر: الأربعاء 18 ديسمبر 2013.
9. تصريح السفير الجزائري بتونس السيد عبد القادر حجار جريدتي الشروق والخبر، الصادرة بتاريخ: 16 سبتمبر 2013.

قائمة المصادر والمراجع

ث- رابعا/المذكرات ورسائل التخرج:

1. أحمد بن فليس ،"**السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: 2007.
2. وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999 - 2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.
3. عطية إدريس، "**مقاربة الجزائر في تحقيق الأمن الإفريقي**"،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3،2014
4. عديله محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004" مذكرة ماجيستير، جامعة قسنطينة، 2005.
5. حسام حمزة، " **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**"، مذكرة ماجستير العلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2011/2010.
6. سمية حذفاني، **التعدد الاثني في مالي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري-دراسة حالة الأقلية التارقية 1963-2014**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إقليمية، جامعة الجزائر 3، 2014.
7. عمارية عمروس، «**دور القيادة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة**». مذكرة ماستر غير منشورة، مقدمة لقسم الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جانفي، 2014.
8. محمد طبال، **الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع أزمات دول الجوار- دراسة حالة النزاع في مالي**-2012- 2015، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2015- 2016.
9. أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

قائمة المصادر والمراجع

ج- خامسا/ مواقع الأنترنت:

1. منذر سليمان، **إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته**، أنظر الموقع: www.achr.nu/art381.htn بتاريخ: (2017/05/12) على: 19:20.
2. سمية يوسفي، "**الخزينة تخسر 24 مليار دولار من عائدات النفط**"،
3. http://www.elkhabar.com/press/article/detail/98840/#sthash.Ez8LdYz.dpbs، تاريخ الإطلاع 2017/03/19 هشام حدوم،
4. "**الجزائر فقدت 40 في المائة من مداخيلها سنة 2015**"، جريدة البلاد، على: http://www.elbilad.net/article/detail?id=51399 في: 2017/03/25.
5. **عدد سكان الجزائر بلغ 39.5 مليون نسمة في جانفي 2015**"، عن وكالة الأنباء الجزائرية على: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/238037.html:
   على: 2017/03/26.
6. قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات، في:
7. http://studies.aljazeera.net/ar/reports/default.html،2017/04/15
8. بوحنية قوي، **استراتيجة الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2017/04/28
9. كردالواد مصطفى، **استراتجية الجزائر في التعامل مع التهديدات الأمنية الناجمة عن أزمات دول الجوار**، صوت سطيف، في: https://sawtsetif.com/v/660 2017/05/10.
10. عمارية عمروس، **قراءة أمنية في طبيعة التهديدات الجديدة بمنطقة المتوسطوأثرها في الرؤية الإستراتيجية للجزائر**، في http://www.sassapost.com 2017/05/15.
11. عاصي عبد القادر وعبدلي عبد القادر، "تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر"، في: http://hdl.handle.net/123456789/591، 2017/05/03
12. عزمي بشارة "زمن الثورات وسرعة الضوء وتونسة العرب"، **الجزيرة نت**، في: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions (2017/03/20).
13.
14. عباس فرحات، "مقاربة الجزائر للأزمة التونسية – محأولة للفهم"، **معهد الهوقار**، في: http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&

قائمة المصادر والمراجع

id=3717:2013-09-21-16-36-19&catid=180:abbas-ferhat&Itemid=35، (2017/04/29).

15. محمد الأمين بن عائشة، **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي**، نقلا عن الخبير في الشؤون المغاربية، مصطفى سايج لـ البلاد: **إستقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر** "حاورته فريال، يوليوفي: http://www.djazairess.com/elbilad

16. – محمد شفيق مصباح لـ: "الشروق،"**ما يحدث في مالي إستهداف مباشر للجزائر**"، الشروق اليومي، على: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/126405.html، 2017/05/18.

17. حمدي عبد الرحمان " **مخاطر التقسيم في ليبيا وتداعياته** ". على:

18. http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions 2017/05/20.

19.[1]– عصام محمد، وأسماء العرفي، "**الحوادث الأمنية تعصف بإستقرار ليبيا**"، على: **http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/31787، 2017/05/27**

20. محمود أحمد أبوصوة، "**حتى لا تتحول ثورة 17 فيفري إلى إنقلاب**"،على: http:// www.libya-al-mostakbal.org/news/liked/34814، 2017/05/06

21. عقيل الخطيب، "**تونس-الجزائر..دبلوماسية المد والجزر**"، على:
2017/04/30 http://www.noonpost.org/content/14520.

22. ChristionGeiseapproachestheorique sur les conflict et hinques et les refucgies:
2-3 www.dandurant.uqum.ca/downlood/gripci/geisr/porent.losnie.doc p.p a 12/05/2017 17 :25

23. أمحند برقوق، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، والاستراتيجية الجزائرية، محاضرة غير منشورة 2012.

قائمة المصادر والمراجع

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

  - **The books :**

1. Marcel Merle, **la politique étrangère**, P. U .F. Paris, 1984.

2. Léon Noeil, **politique et diplomatie dans les affaires**, P.U.F.Paris,1959.

3. Inretien Avec Nicole Brico , Ministre du commerce Ixtérieur Français , avec le quotidien

4. Francis, sempa. « US National security doctrines Historically reiewed», American Diplomacy,2003www.americandiplomacy.orgjournal (liberté) , Mercredi 18 décembre, 2013.

فهرس الأشكال والخرائط

فهرس الأشكال والخرائط

- **فهرس الأشكال:**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**شكل يوضح أبعاد وأطراف أزمة مالي 2012**	**88**

- **فهرس الخرائط:**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**مصدر التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار**	**36**
02	**حدود الدائرة المغاربية في إطار ما يعرف بالإتحاد المغاربي**	**39**
03	**مجموع الدول التابعة للدائرة المتوسطية ونخص بالذكر مجموعة 5+5 دفاع**	**42**
04	**الصراع بمالي وتوزيع القوات المتنازعة**	**71**
05	**توزيع المجموعات المسلحة بليبيا**	**78**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....02

المبحث الأول/ ماهية الأمن والأمن الإقليمي 02

المطلب الأول/ تعريف الأمن الإقليمي..... 03

المطلب الثاني/ أبعاد الأمن 04

المطلب الثالث/ مستويات الأمن 05

المطلب الرابع/ الإتجاهات النظرية المفسرة للأمن الإقليمي 07

المبحث الثاني/ مقاربة مفاهيمية للدبلوماسية الجزائرية..... 09

المطلب الأول/ محددات الدبلوماسية الجزائرية 10

المطلب الثاني/ مبادئ الدبلوماسية الجزائرية..... 20

المطلب الثالث/ سمات الدبلوماسية الجزائرية..... 28

خلاصة حول الفصل الأول 34

الفصل الثاني: الأزمات الأمنية الإقليمية.....

المبحث الأول/ الدوائر الجيوأمنية للجزائر 35

المطلب الأول/ دائرة الساحل الإفريقي..... 35

المطلب الثاني/ الدائرة المغاربية 38

المطلب الثالث/ الدائرة المتوسطية 41

فهرس المحتويات

المبحث الثاني/ دور الجزائر في مكافحة التهديدات الأمنية 45

المطلب الأول/ المقاربة الأمنية الجزائرية..... 45

المطلب الثاني/ المنظور الأمني الجزائري 49

المطلب الثالث/ الرؤية الإستشرافية للمقاربة الأمنية الجزائرية .....**52**.Erreur ! Signet non défini

خلاصة حول الفصل الثاني.....56

الفصل الثالث: الأداء الدبلوماسي الجزائري لمواجهة الأزمات الأمنية في دول الجوار 57

المبحث الأول/ تداعيات الحراك الأزموي على الأمن الجزائري 58

المطلب الأول/ تأثير التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري.....**59**

المطلب الثاني/ التهديدات الأمنية في الفضاء الأورو–المتوسطي ودورها في تطوير المنظور الجزائري للأمن.....60

المطلب الثالث/ إنعكاسات التهديدات القادمة من دول الجوار على الامن الإقليمي الجزائري..... 63

المبحث الثاني/ موقف الجزائر من الأزمات الإقليمية لدول الجوار..... 66

المطلب الأول/ موقف الجزائر من الأزمة التونسية 67

المطلب الثاني/ موقف الجزائر من الأزمة المالية..... 69

المطلب الثالث/ موقف الجزائر من الأزمة الليبية..... 76

المبحث الثالث/ المقترح الجزائري للتعامل مع الأزمات الأمنية الإقليمية 83

المطلب الأول/ المقاربة الجزائرية اتجاه الأزمة التونسية..... 83

فهرس المحتويات

المطلب الثاني/ الوساطة الجزائرية تجاه الأزمة المالية 84

المطلب الثالث/ الجهود الجزائرية لتشجيع الحوار الليبي 90

خلاصة حول الفصل الثالث: 94

الخاتمة: 95

قائمة الأشكال والخرائط

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة

Abstract خلاصـــــة

ملخص الدراسة:

تعتبر الدبلوماسية أداة تستخدمها الدولة وفق أطر ومقاربات على المستوى الخارجي تشمل عدة مبادئ كمبدأ الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، ما تسعى الدبلوماسية الجزائرية لتحقيقه.

تحاول هذه الدراسة تبيان دور الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الأزمات الأمنية الإقليمية منها مالي، تونس، ليبيا نظرا للتقارب الجغرافي ما يجعل الأمن الجزائري عرضة للتهديد الأمني الإقليمي، إذ سعت الجزائر وفق عدة مقاربات لاحتواء تأثير الأزمات، آخذة بعين الاعتبار مبدأ عدم التدخل المباشر في الشؤون الدولية ما يدعو للحديث عن دبلوماسية جزائرية يطالها التغيير من ناحية الأدوات لا الثوابت.

الكلمات المفتاحية : دبلوماسية الأزمات، الأزمة، السياسة الخارجية، السلوك السياسي الخارجي الإقليمية.

Résumé:

L’outil diplomatique utilisé par l'Etat, conformément aux cadres et approches au niveau externe, doit comprendre plusieurs principes notamment la neutralité et la non-ingérence dans les affaires des autres pays. C'est ce que cherche à atteindre la diplomatie algérienne.

Cette étude tente de montrer le rôle diplomatique algérien dans le traitement des crises de sécurité régionale au Mali, en Tunisie et en Libye.

La convergence géographique rend la sécurité algérienne vulnérable à la menace de la sécurité régionale,. L'Algérie cherche, selon plusieurs approches, à contenir l'impact des crises et cela en tenant compte de sa position de neutralité et de non-ingérence; toutefois, cette position pose

problème d'un point de vue de la démarche à adopter et nécessite une réflexion pour faire face à la menace sécuritaire.

Mots-clés : La diplomatie des crises ; politique extérieure ; comportement politique extérieure ; crise ; régional